جامعة محمد بوضياف _المسيلة_

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائـر

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :إدارة وحكامة محلية

من إعداد الطالب

– بهي الدين جلال

إشراف الدكتـور:

– ابرادشة فريـد

لجنـــــــة المناقشـــة

بن عمير جمال الدين	رئيسا
ابرادشة فريد	مشرفا ومقررا
بوعيسي حسام الدين	عضوا مناقشا

السنةالجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

... إِنَّ اللّٰه لاَ يُغيِّر مَا بِقَوم حتَى يُغيِّروا مَا بأَنفسِهِمْ ...

سورة الرعد الآية 11.

شكر و تقدير

إن الحمد و الشكر لله أولاً وأخرا ، الذي أعانني و أنعم عليّ و منحني القوة و الإرادة و الصبر في إنجاز هذا العمل ، هو الأول و الآخر و الظاهر و الباطن و هو بكل شيء عليم ، ليس كمثله شيء و هو السميع البصير.

و إمتثالاً لقول المصطفى عليه الصلاة و السلام " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل " **ابرادشـــة فريد** " لقبوله الإشراف على عملي هذا وعلى كل ما قدّمه لي من نصائح وإرشادات ولِما تحلّى به من صفات الصبر الجميل .

الشكر موصول كذلك للجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا العمل الذي نحسبه خالصا لوجه الله عز وجل.

أشكر كذلك كل من كان له الفضل في إنماء هذا العمل من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيّبة كما أقدّم شكري إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة و لكل عمّالها وموظفيها.

الإهداء

- إلى من قال تبارك وتعالى فيهما " وَأخفِض لَهُمَا جَنَاح الذّلِ مِنَ الرَّحمة وَقل رَبي إرْحَمهُما كَمَا ربَّياني صَغِيـــــرَا " الوالدين الكريمين أمّي رمز الحنان والتضحية ، أبي الذي منحني الرعاية والأمان ، أطال الله عمرهما وحفظهما ورعاهما وأرضاهما عنـــّي.
- إلى من كانوا دوما سندًا لي ، أختي الوحيدة والعزيزة ســـهام ، وكل إخوتي حفظهم الله ورعاهم وسدّد خطاهم لما فيه خير.
- إلى جميع الأهل وكل أفراد العائلة والأصدقاء كل بإسمه.
- إلى كل أساتذتي وزملائي في الدراسة دون إستثناء.
- إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع ، آملا أن يعود بالخير والمنفعة على الجميـــــع.

بهي الدين جلال

مقدمة

مقدمـــــــــــة :

شهدت السنوات الأخيرة ولازالت تشهد إهتماما كبيرا ومتزايدا بموضوعي الحكم الراشد والتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية على وجه الخصوص ، والعلاقة التي تربط كل موضوع بالآخر حيث جاء هذا الإهتمام في إطار الإتجاه نحو توسيع نطاق ومجال مشاركة المواطنين في تسير شؤونهم ودورهم الفعّال في عملية تحقيق التنمية والوصول إلى أرقى مستوياتها .

لقد صار موضوع الحكم الراشد أحد أهم متطلبات وأساسيات تحقيق التنمية في جميع الدول والمجتمعات، خاصة النامية والتي أصبحت بحاجة ماسة إلى تغييرات في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية بغية الخروج من بؤرة التخلف التي تعيش فيها ومكافحة الفساد وتحقيق حاجات المواطنين الأساسية .

كما عرف الحكم الراشد إستخداما واسعا من طرف العديد من الدول والمؤسسات الدولية كإطار فعّال لمجابهة التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات في ظل عجز مختلف أساليب الحكم وفشل مختلف الأنماط التقليدية في تسيير وإدارة شؤون الدول والمجتمعات، والتي أثبتت عجزها عن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة .

فالجزائـــر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم بمسايرة مختلف التحولات والتطورات الإقليمية منها والدولية، ذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ، وتعد أيضا من الدول التي تسعى من خلال إدارتها المحلية إلى ترقية نوعية الخدمات العمومية في شتى المجالات، ذلك بالقضاء على الممارسات البيروباثولوجية إلى جانب توسيع اللامركزية والمشاركة الشعبية في عملية صنع وإتخاذ القرارات وكذا تفعيل العمل بالادارة الإلكترونية وتعزيز مبدأ العمل بالشفافية عن طريق منظومة قانونية قادرة على تحقيق العدالة الإجتماعية ، وضمان الحقوق والحريات لجميع الأفراد ومن دون إستثناء.

يبقى هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية التطبيقية الواقعية فإن تحقيـــــق كل ذلك قد يصطدم بالعديد من المشاكل والعراقيل التي تواجه الإدارات المحلية في أدائها

لوظائفها، مما يتطلب ضرورة البحث في الحلول لمعالجتـــــها ، ولعل أحسن تلك الحلول نجاعة هو ترشيـــــد طبيعة الحكم داخل تلك الإدارات.

وعليه سنحاول من خلال هذا الموضوع، البحث عن ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، على إعتبار أن الإدارة المحلية بالجزائر هي الوحدة القاعدية والأساسية للحكم والإدارة، وهي الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، وبإعتبارها تلعب دور هاما وأساسيا في تجسيد وتحقيـــــــق التنمية المحلية.

أهمـــية الدراســـة :

يكتسي موضوع البحث أهميتين بالغتين، أهمية علمية وأخرى عملية وهما كالتالي :

_ أهمية علمية :

تتمثل الأهمية العلمية لموضوع البحث في التعرف على محتوى الحكم الراشد ومفاهيمه وكذا التعرف على الإدارة المحلية في الجزائر ، ومعرفة السبل والطرق التي من خلالها يمكن تطبيق وإيجاد ميكانيزمات لتفعيل مبادئ الحكم الراشد داخل هذه الإدارة بغية تحقيـــــق تنمية محلية .

_ أهمية عملية :

ما شهدته وما تشهده الدول والمجتمعات من تطور وإزدهار في مختلف الميادين والمجالات ، أدى ذلك إلى تزايد مطالبها، ومن أجل تلبية وتحقيق كل تلك المطالب أصبح المواطنون يطالبون بالمشاركة في صناعة ورسم السياسات وتسييـــــر الشؤون العامة ، هذا ما جعل الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تتجه إلى محاولة تطبيق وتجسيد الحكم الراشد والسعي إلى العمل بمبادئه في الإدارة المحلية ، باعتبارها أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المحليـــــــة .

_ أهداف الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيـــــق التنمية المحلية في الجزائر ، سنسعى جاهدين إلى بلوغ جملة من الأهداف والتي يمكن إيجازها من خلال مايلي:

- التعرف على مصطلحي الحكم الراشد والتنمية (التنمية المحلية) وعلاقة كل منهما بالآخرو بالمصطلحات ذات الصلة من خلال العلاقة بالديموقراطية و بالعولمة.
- التعرف على الإدارة المحلية بالجزائر، مستوياتها، وظائفها و مقوّماتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو التي تأسست لأجلها وفي مقدمتها خدمة المواطن.
- التعرف على آليات تفعيل وتجسيد مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية والآفاق المستقبلية و معرفة التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في القيام بوظائفها وفي تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

_ مبررات إختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات دفعتنا إلى معالجة هذا الموضوع ودراسته، منها ما كان ذاتيا وطبعا منها ما كان موضوعيا، وهي كالتالي:

_ المبررات الذاتية :

- الرغبة للبحث في مجال التنمية المحلية والوقوف على الركائز الأساسية التي تقوم عليها والتي يمكن من خلالها تحقيقها وبلوغها.
- إهتمامي الشخصي بموضوعي الحكم الراشد والتنمية على مستوى المحليات .
- الرغبة مستقبلا في بلوغ مناصب وظيفية في الإدارة المحلية، والتي تتطلب معرفة ودراية علمية ونظرية قبل الجانب التطبيقي.

_ المبررات الموضوعية :

- الأهمية الكبيرة والبالغة التي يحضى بها موضوع الحكم الراشد بين مختلف الأوساط الأكاديمية والإدارية الدولية والوطنية على حد سواء ، خاصة في السنوات الأخيرة ، بإعتباره أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات والدول .
- مناداة الجزائر الدولية إلى تبني موضوع الحكم الراشد وسعيها الى العمل بمبادئه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، خاصة من خلال خطاباتها الرسمية.
- إبراز الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية، خاصة بتفعيل مبادئه الأساسية والمتمثلة في المشاركة والشفافية والعدالة والديمقراطية .

_ أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة) :

من بين أدوات الدراسة والبحث والتي تعد منبعا أساسيا لجمع المعلومات ، الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث فهي تعد ركيزة البحوث ، وعلى هذا الأساس قمنا بالإعتماد على بعض الكتب والمذكرات والمقالات نذكـــــــــــــــر منها :

_ كتاب زهير عبد الكريم الكايد، " **الحكمانية قضايا وتطبيقات** "، وهو كتاب مشهور جدا في المكتبة الجزائرية لاسيما الجامعية، إستعمله أغلب الباحثين في الوطن العربي، ويعتبر هذا المرجع من المراجع الأولية في موضوع الحكم الرشيد في العالم العربي.

وقد تطرق هذا الكتاب إلى مفهوم الحكم الرشيد الذي سماه الحكمانية قضايا وتطبيقات، وقدم نماذج وتجارب في دول عربية وغربية إستطاعت أن تطبّق المفهوم بنسب متفاوتة مع إعطاء جملة من الإقتراحات لتجسيد الحكم الرشيد على أرض الواقع.

_ دراسة لـــ عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" دراسة حالة الأحزاب السياسية** "، وهو عبارة عن مقال في مجلة المفكر تطّرق

فيها الباحث إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد من المنظور السياسي، عبر تطوره التاريخي ثم قام بتحليل أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتطور الديمقراطي.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى دور منظومة الحكم الراشد في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل الحكم الرشيد والمتمثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع مؤسسات المجتمع المدني.

_دراسة الدكتور: فريد برادشة بعنوان، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03، جوان2014.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم الحكم الرشيد بصفة عامة وإلى دراسة مفهوم الحكم الرشيد في الجزائر في ظل حكم الحزب الواحد وفي ظل التعددية الحزبية.

أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1_ أن النقاشات الدائرة حول مفهوم الحكم الرشيد متعددة وأن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول لازالت تتخبط في أخطائها السابقة بالإضافة إلى عدم تمكنها من التفاعل مع مختلف الأفكار والنظريات العالمية السائدة.

2_ أن فشل النظريات الإقتصادية في تحليل أسباب التخلّف الذي تعاني منه دول العالم الثالث ومنها الجزائر أدى إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد.

3_إتفاق معظم التعريفات الغربية على جعل الديمقراطية كمرادف للحكم الرشيد.

3_أن الدراسة المتأنّية والدقيقة لمفهوم الحكم الرشيد تقود الباحث إلى إدراك حقيقة مفادها تشعّب الموضوع وشموليته لجميع مناحي الحياة السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية....إلخ.

4_ أن الحكم الرشيد يستلزم تعاون مؤسسات الدولة الرسمية مع المؤسسات الغير رسمية.

6_ لابد من إعتماد مبدأ التدرجية عند تجسيد برامج الحكم الراشد.

7_ ضرورة إيجاد إصلاحات جذرية وعميقة في المجتمع.

_دراسة لـــ وفاء معاوي، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، بعنوان:

الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الحكم المحلي الرشيد على المستوى المحلي ومفهوم التنمية المحلية والعلاقة بينهما كما تطرقت إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر والفواعل المساهمة فيها وأهم عراقيلها كما تمت دراسة دور الحكم المحلي في إطار مفهوم الشراكة في مجال التنمية ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في البرامج التنموية المحلية.

اما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1-أن تحقيق التنمية الوطنية الشاملة الناجعة في الجزائر، يمر حتما عبر مسعى الحكم المحلي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

2- ينبغي تجاوز العديد من التحديات التي تعيق عملية تأصيل هذه الأهداف والتي تتمثل في ضعف الثقافة التشاركية وعدم توفر الثقافة الديمقراطية وضعف الترابط العمودي بين السلطة المحلية والمركزية وضعف القطاعين العام والخاص.

3-إصدار قوانين ومراسيم تضبط هذا الميدان ويجب أن تكون منسجمة مع ظروف ومقتضيات التطور و التنمية بالمشاركة تتطلب توفير أكبر قدر ممكن من اللامركزية في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية المحلية.

4- التنمية المحلية الناجعة تتطلب كفاءة في التخطيط ، والإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

_دراسة لـــ عبد القادر حسين، قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012، بعنوان: **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية،** وقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة

بين الحكم الراشد في الجزائر والتنمية المحلية وآليات تحقيق الحكم الراشد والتنمية المحلية ودراسة واقعهما في الدولة الجزائرية.

أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1-أن تحقيق التنمية المحلية الشاملة لا يتأتى بمجرد إصدار القوانين والمراسيم إنما يجب الإنسجام بين القانون والظروف والمقتضيات الموجودة.

2- ضرورة مواكبة الدولة الإصلاحات الجارية في البيئة الدولية لكي لاتكون في معزل عن المتغيرات والمستجدات الراهنة.

3-لا يمكن للتنمية المحلية أن تنجح دون أن تكون هناك بيئة مساعدة.

4-أن إعتماد الحكم الراشد كمدخل تنموي من شأنه أن يقوي من مساهمة المجتمعات في القيام بدور رئيسي في عملية الرقابة والمساءلة.

5-أن الإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة و المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كذلك دراسة للباحث **يوسف أزروال** بعنوان: **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، ومن خلالها وصل إلى النتائج التالية:

1-تتحكم العديد من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بروز الحكم الراشد إلى الواقع.

2-الحكم الراشد هو عبارة عن جملة من العمليات والآليات المعتمدة في ممارسة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع والدولة.

3- عدم التطابق الفعلي بين الأسس النظرية للحكم الراشد والمتابعة الناتجة من طرف الدولة الجزائرية.

4-أن الجزائر دولة عملت على تركيز جهودها منذ سنة 1999 في سعيها للبحث عن قنوات من أجل تحسين نظام الحكم المحلي.

وحسب قراءتنا المتواضعة فإن دراستنا هذه سوف تركز على العنصر الذي نراه ناقصا في مختلف الدراسات السابقة وهو الإهتمام و التركيز على الآليات والأساليب المتبعة في

تفعيل مبادئ ومعايير الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر ، والمقصود من هذا أنّ مبادئ الحكم الرشيد ما هي إلاّ نظريات فهل هي مطبقة على أرض الواقع ليس وطنيا أو مركزيا فحسب وإنما من خلال البيئة المحلية كالولاية والبلدية، لأنه من غير المعقول أن يكون شخص رئيس البلدية مثلا أو الوالي هو المسؤول الأول عن العمليات التنموية في الإقليم وفي المقابل لا يعرف المقصود من مصطلح حكم راشد أو مختلف مبادئه العالمية كالشفافية والمساءلة والرقابة الشعبية والمشاركة الجماهيرية ...الخ

إذن مما تقدم كيف يمكن لنا كباحثين وحتى كجماعات محلية من أن نجد ميكانيزمات لتفعيل مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي، ولكن قبل ذلك كيف سنصل إلى تعميم هذه الثقافة على كافة أفراد الإدارة المحلية، وكيف نرسخ في ذهن الموظف طريقة مساهمته في التنمية المحلية، بإعتبار أن التنمية عملية تشاركية بين كل الأطراف، حسب ما وضحناه سابقا في نظرية النظم، التي تعتبر البنية العامة للنظام و مجموعة من الأنساق الفرعية كل نسق فيها هو ضروري وفاعل ولا يمكن الإستغناء عنه.

إشكاليـــة الدراســـــــة :

لعل معظم الدراسات التي أجريت على موضوع الحكم الراشد قد تطرقت إلى مختلف محاوره المفاهيمية والعديد من مبادراته، ولكنها أهملت في إعتقادي البسيط كيف نقوم بتفعيل مختلف تلك المبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد، وبعبارة أخرى كيف نستطيع تطبيق ما هو نظري على أرض الميدان وبنجاح كبير.

بناءا على ماتقدم ذكره نرى أن موضوع بحثنا والمتعلق بكيفية تفعيل مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، يحتل مركزا هاما خاصة في الوقت الراهن ، لذلك سنحاول الإلمام به والتطرق إليه من كل الجوانب بطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يمكن تفعيـــل وتجسيـــد مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيـــق التنمية على المستـــوى المحلـــــــــــي في الجزائـــــــر ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعيـــــــــة الموجهة لمسار البحث وهي كالتالي :

_ ما المقصود بكل من الحكم الراشد والتنمية المحليـــــــــة ؟

_ ماعلاقة الحكم الراشد بالتنمية وببعض المصطلحات ذات الصلة ؟

_ ماهي الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل وتجسيد مبادئ الحكم الراشد على الإدارة المحلية ؟

_ ماهي مختلف المشاكل والعراقيـــــل التي قد تقف حاجزا أمام تطبيق مبادئ الحكم الراشد خاصة على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر ؟

_ فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التاليـــــة :

- تطبيـــــق الحكم الراشد من خلال تفعيل مبادئه، هو الدعامة الأساسية لترشيـــــد الإدارة المحلية في الجزائر، وبالتالي تحقيق تنمية محلية شاملة.
- تحقيـــــق التنمية على المستوى المحلي مرتبط بمدى تقبّل الوحدات المحلية (ذهنيات المسؤولين) لمبادئ الحكم الراشد وطرق تفعيلها.
- إنتهاج آليات الحكم الراشد في الإدارة المحلية يؤدي إلى تفعيل دورها وأدائها ، وبالتالي الإستجابة لتحقيـــــق عديد المطالب الشعبية التي هي جزء من التنمية المحلية.

_ الإطار المنهجي والنظري للدراسة :

_ مناهج الدراسة :

في كل دراسة أو بحث لابد من أن يؤطر ضمن ضوابط منهجية، وفي الحقيقة تعتبر المناهج النور الذي يضيء لنا الطريق للوصول إلى غايتنا دون مشاكل، فهي كمن يمشي في ظلام الليل ويحتاج إلى ضوء القمر ليهتدي إلى طريقه بسهولة وبدقة، ، لذا سوف

نعتمد في هذه المذكرة على ما يصطلح عليه بالتكامل المنهجي بحيث نستعمل مزيجا بين مجموعة من المناهج ومنها:

_المنهج التاريخي : يبرز هذا المنهج عندما نتناول التطور التاريخي للحكم الراشد والتنمية وأيضا تطور الإدارة المحلية في الجزائر.

_ المنهج الوصفـــــي : يبرز إستعمال هذا المنهج من خلال معرفة جوانب دراسة الحكم الراشد .

_ إقترابات ونظريات الدراسة :

كذلك سوف نعتمد في تحليلنا لموضوع دراستنا على مجموعة من الإقترابات التي سنفهم من خلالها حيثيات الظاهرة ومآلاتها المختلفة، ولذلك يقال في العلوم الإنسانية بصفة عامة نستعمل الإقتراب أو النظرية للاقتراب من تفسير الظاهرة.

_ مقترب إدارة شؤون الدولة والمجتمع :

يعمل هذا الإقتراب على تحسين إدارة شؤون الدولة والمجتمع و يعتبر من المحدّدات الأساسية لتحقيق التنمية والعدالة والإستقرار ، فهذا المقترب يفيدنا في معرفة أدوار الدولة والهيئات المحلية في تطبيـــــق وتفعيل آليات ومبادئ الحكم الراشد لتحقيق ذلك وخاصة على المستوى المحلي.

_المقترب المؤسسي :

ذلك من خلال تركيزنا في هذه الدراسة على مؤسسة عامة وهي الإدارة المحلية كوحدة تحليل، بإعتبارها المؤسسة الفاعلة والكفيلة بتحقيق مختلف المتطلبات الشعبية، فالدولة كبنية عامة هي في واقع الحال تتكون من مجموعة وحدات محلية جزئية ممثلة في البلديات والولايات ومن دونها لا تكون الدولة على أي حال.

_المدخل التنموي :

هذا المدخل يفيدنا في الدور الذي تؤدّيـــــه المؤسسات الدولية والإقليمية وكذا المحلية، لاسيما المتمثلة في الإدارات المحلية من خلال الوظائف التي تؤدّيها وتسعى من خلالها

بلوغ وتحقيق تنمية محلية و شاملة، بإعتبار أنّ القضايا التنموية صارت الشغل الشاغل لأي رئيس بلدية أو حتى مرشح لها .

_ تقسيـم الدراسـة :

لدراسة موضوع ميكانيزمات تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر تم إعتماد الإطار المنهجي للدراسة والمتكوّن من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأول : كان بعنوان الإطارالمفاهيمي الإيتيمولوجي للدراسة ، والذي تضمّن ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم الحكم الراشد ، والمبحث الثاني بعنوان مفهوم التنمية (التنميةالمحلية) ، والمبحث الثالث بعنوان علاقة الحكم الراشد بالتنمية وببعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى ذات الصلة أي التي لها علاقة بالموضوع.

الفصل الثاني : كان بعنوان سبل تفعيل مبادئ الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث تضمّن بدوره ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم الإدارة المحلية في الجزائر بصفة عامة ، والمبحث الثاني بعنوان الحكومة المحلية أو الإدارة المحلية الرشيدة ومقارنتها بمبادئ الحكم الراشد، والمبحث الثالث بعنوان آليات تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية، وكيف يمكن أن نسقطها على الواقع.

الفصل الثالث: فتناول فيه التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية الجزائرية ومعوقات تفعيل وتجسيد الحكم الراشد وأخيرا الآفاق المستقبلية للحكم الراشد المحلي.

تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

_ الحكـــــم الراشـــــد : يعرّفه البنك الدولي على أنه الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

حيث يتضمّن هذا التعريف :

- العملية التي من خلالها يتم إختيار الحكومات، وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها.

- قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديـــــــدة .
- إحترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية.
- الحكم الراشد أساس لخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المُجدية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة وضرورة الإصلاحات القانونية وإلزاميتها وإشراك اكبر من المستفيدين والمتأثّرين بتصميم وتنفيذ تلك المشاريع ، لكي لا تحد من إستمراريتها .

إلا أن هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد وإن كانت كتابات البنك الدولي تتحدّث عن فاعلين محددين هما الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

_ التنميـــــــــة :

تعرّفها هيئة الأمم المتحدة بأنها مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسيـــــن الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وبالتالي تساهم في تقدّم البلاد .

_التنمية المحلية :

هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس والتي تهدف الى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع المحلي ، بما فيها الفقراء والمهمشون ، مع المحافظة على البيئة ، والحد من الفقر .

_الإدارة المحلية :

هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية إعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

_ الشفافية :

تعني سهولة تدفّق المعلومات والمشاركة في إنتاجها ضمن نمط وإطار مفتوح يسمح بالمساءلة ، فالنظام الشفاف هو الذي يتمتع بوجود إجراءات واضحة في عملية صنع القرارات ورسم السياسات ووجود قنوات إتصال مفتوحة بين الفواعل والسماح لها بالوصول إلى المعلومات .

_ المشاركة :

يقصد بها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات ،إما بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم.

صعوبات الدراسة :

_ صعوبة التعريفات حيث أنه هناك أكثر من تعريف للحكم الراشد والتنمية، هذا ما أثار ويثير الجدل حول طبيعة مفهوم كل منهم.

_من الصعوبات أيضا قلّة الدراسات المتخصصة حول موضوعي الحكم الراشد والتنمية في الإدارة المحلية.

_ صعوبة النزول للميدان بحكم ان الموضوع ذو حساسية مفرطة، لأنه ربما سوف تكون الإجابات غير دقيقة وكذلك لن تكون هناك مساحات للتعبير الحر، مثال ذلك إذا سألت أي موظف في الجزائر هل أنت ضد الفساد فسوف يجيب دون تردد أعوذ بالله من الفساد، ثم في الممارسة يتبين لنا بانّ الكلام شيء والتطبيق شيء آخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو سألت مجموعة من الموارد البشرية في المستويات المحلية، بإستثناء رؤساء البلديات الذين يملكون شهادات جامعية عليا عن مبادئ الحكم الراشد لما أجابك أحد منهم حول الموضوع وسوف يتحدث عن عموميات، وحتى وإن عدد لك تلك المبادئ فإنه لا يملك معلومات وإستراتيجيات لتطبيقها على أرض الواقع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي الإيتيمولوجي للدراسة

من المشكلات المنهجية التي يعاني منها ويواجهها الباحثين في العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم السياسية على وجه الخصوص هي صعوبة تحديد المفاهيم وضبطها ، وأيضا العلاقة بين المفاهيم المشابهة ، باعتبار تحديد المفاهيم وتعريفها بمثابة الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتّضح الرؤية البحثية .

لذلك سوف نعالج في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبحث، حيث نتطرّق في المبحث الأول منه إلى مفهوم الحكم الراشد؛ تعريفه وظروف نشأته، ثمّ مقوّماته ومعاييره، فواعله وأبعاده.

أما المبحث الثاني فسوف نتطرّق فيه إلى مفهوم كل من التنمية بشكل عام ثم التنمية المحلية بشكل خاص ومفصل، بالإضافة إلى التطوّر التاريخي لهما، ثم خصائص وأبعاد التنمية المحلية.

بينما المبحث الثالث فسنتعرض فيه بالتحليل إلى علاقة مصطلح الحكم الراشد بالتنمية ثم ننتقل إلى توضيح علاقتهما بالمصطلحات ذات الصلة كالديمقراطية والعولمة.

المبحث الأول : مفهـــــوم الحكم الراشد

المطلب الأول : نشأة وتعريف الحكم الراشد.

أولا :نشأة وتطوّر الحكم الراشد

مصطلح الحكم ذو أصل يوناني (Kubeman) ، وعرف باللاتينية بـــ (gubernare) وكان يستخدم في اللغة الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement)، (طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (governance)، ثم أستخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 [1] ليُستعمل في نطاق واسع عن تكاليف التسيير سنة 1679 ، ومع بداية الثمانينات أستخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي ، إلاّ أن الأستاذين جيمس ماش و

[1] شعبان فرج ،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر** ، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر – 2011-2012 ، ص03

جوهان اولسن استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابًا يحمل عنوان (إعادة اكتشاف الهيئات)، الذي نُشر عام 1989 في الولايات المتحدة الأمريكية وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنضمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كلّه برشادة الحكم[1].

ففي عام 1989 قدّم البنك الدولي تقريرا عن وضعية التنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان : (إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام) ، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث تم ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأُرجعت أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فإن العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصّة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكوّنات أساسية للحكومة الرشيدة، في حين إكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد بتسجم مع المنهج الفكري الخاص بها والأولويات المرتبطة بسياق عملها وأهدافها.

وإمتدت مناقشة أساليب الحكم من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهّد هذا الإهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوّر أدبياته بسرعة، فمع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة، والإعتراف بدور الفاعلين

[1] سنوسي وحشية ، فتيحة قالية ، **الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيـــق التنمية المحلية** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد المالية والبنوك،جامعة البويرة، الجزائر– 2014–2015 ، ص32

المتعددين والتوجّه الفعّال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحدّيات التنمية البشرية.

وعلى إثر التطور تشكَّل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر إتساعا من مدخل البنك الدولي يرتكز على تبنّي أنماطا من علاقات القوى السياسية والاقتصاديةِ والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية.

وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي وعلى نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات ، ففي سنة 2000 تم إضافة بُعدًا جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ، حيث قدّم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي الأمر الذي أدّى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية.

من خلال هذا الرصد الكرونولوجي للتطور التاريخي لنشأة الحكم الراشد يتّضح أن الحكم الراشد قد تطور فيما بعد وأصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر عبر تفعيل قيّم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيـــذها والإبتعاد عن كل أشكال الرشوة والفساد وإهدار المال العام[1].

ثانيا: أسباب إعادة ظهور مفهوم الحكم الراشد

يمكن تفسير أسباب إعادة ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى جملة من العوامل:

- إنهيار النظم الاشتراكية في شرق أوروبا، حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي و بين الحكم الراشد وكأن الإثنان شيء واحد.
- حدوث تغيّرات على مستوى دور وظيفة الدولة و مكوناتها الرئيسية، فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب

[1] شعبان فرج ، مرجع سبق ذكره ، ص04- 05

الإعتراف بسلطة المجتمع المدني وفعالية القطاع الخاص، فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني.

– تنامي دور الشركات العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة، و إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص و دور مؤسسات العمل المدني حيث أصبح للفاعلين المجتمعين دور أكبر في التأثيرات على السياسات العامة و الإدارة.

– المتغيرات الاقتصادية و الحضارية، و مفاهيم العولمة فرضت قيّم و مبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطورات التقنية و الإلكترونية[1].

– النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة و ترهل الإدارة و تقادمها، وإزدياد العجز في الميزانيات، و إرتفاع المديونية و إنخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم و توزيع المغانم على حساب الإقتصاد الوطني، مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيّف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة.

– ضعف نسبة المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف أنظمة المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم فيها الكثير من شخصنه السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.

– تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية و خاصة في الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلة نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل شهدت على العكس عددا من الانتكاسات، من خلال عدم العمل بالقيم والمعايير التي تبنى عليها الديمقراطية ، ولهذا فمعظم المحاولات العربية للتحول كانت شكلية، وأن النخب الحاكمة في هذه الدول قد انحازت لهذه العملية اضطراريا وليس بنية التحول.[2]

---

[1] عبد النور ناجي،" **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:دراسة حالة الأحزاب السياسية**"،مجلةالمفكر،العدد03،ص109،108.

[2] اسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2009، ص 469.

– عدم الاستقرار السياسي إذ معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة وطأة الصراعات الداخلية، حيث تتيح هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية، و تدهور الوضعية الاجتماعية و الفتن و الطائفية، إلاّ أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم و اختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان.

– الأزمة المالية التي واجهت الدول النامية و عجزها عن تلبية إحتياجات المواطن، و هذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر و الأمراض و نقص التعليم خاصة في الدول النامية، و استمرار تفشي ظاهرة الأمية[1].

ثالثا : تعريف الحكم الراشد

أ)الحكم الراشد لغةً : مصطلح مركّب يتكون من :

الحكم : إن كلمة الحكم في اللغة العربية مشتقة من جذر ثلاثي (ح ك م) ،وتضفي اللغة العربية على مفهـــــوم الحكم ، جلال العِلم والحِكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية[2]، ويشير المعجم الوسيط في اللغة العربية إلى أن كلمة (حُكمْ) مشتقة من مصدر ثلاثي ، لتدل على معانٍ متعددة تختص بجوانب عدّة من نسق الحكم بالمعنى الاصطلاحي الحديث للحكم ، فهي حسب نفس المعجم (حَكَمَ) أي قضى بين الناس ويقال حُكِمَ لهُ، وحكِم عليه،وحُكِم بينهم ، فالحكم هنا يعني أيضا القضاء بين الناس [3] ويعني الحكم أيضا العلم ويعني الحكم كذلك الحِكمة،مما يتيح المجال لاعتباره من المبادئ السامية (الرحمة فوق

---

[1] يوسف أزوال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة)**، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2008–2009، ص 19–20.

[2] محمد علي أميـــن،**آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، د ب ن ، جامعة السليمانية –2014 ،ص08

[3] نبيل دحماني ، **الديموقراطية كآليـــــة لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الديموقراطية والرشادة، الجزائر ، جامعة قسنطينة – 2010–2011 ،ص38

العدل)، أو المصلحة العامة في القضاء ، والعدل هو أحد معاني الحِكمة ،و(المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات و(الحكومة) تعني ردّ الرجل عن الظلم [1]، لكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة التنفيذية او الحاكمة، مايعني ان الأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم وإقامة العدل ،أمّا الحاكِم فهو من نُصِّب للحكم بين الناس ويتم تنصيبه من قبل الآخرين ما يتيح منطقيا إمكانية تنحيته أو مساءلته [2]، فهذه المعاني المختلفة والتي تتراوح بين الرحمة والحكمة والعدل والتحكّم ، تستخدم في مواضع مختلفة وعلى عملية الحكم بين الناس في القضايا والمجالات المتباينة وتطلق هذه المعاني بناءًا على النتيجة أو الحاصل من عملية الحكم .

أما كلمة الحكم أو الحاكمية في أصلها الإنجليـــــزي (Governance) فهي مصطلح قديم ، أُعيد استعماله من قِبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الإهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية ولاسيما في معاجم تحاليل التنمية ، ويمكن شرحه بأنّه طريقة تسيير سياسة وأعمال وشؤون الدولة.

ويعرّف الفقيه (هوريو) الحكم بأنه إدارة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات وممارستها في مختلف المستويات المركزية واللامركزية والمحلية والإقليمية.

ويعرّف قاموس أكسفورد مصطلح (Governance) بأنه الطريقة التي تحكم نشاطات الحكم في دولة معيّنة او الطريقة التي تسيطر على شركة او منضمة معينة ، وهذا لا يعني أن المهم هو طريقة الحكم ، بل هو معيار أساسي لكي نفهم مدى نجاح هذا الحكم ونقرّره.

والحكم ليس بديل عن الحكومة ، وهو مفهوم يعترف بالقوة والسلطان داخل السلطة الرسمية والمؤسسات الحكومية وخارجها ، ويعرّف الحكم على أنه القدرة على تنسيق

---

[1] حنان جيلاني ، **الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إدارة وحكامة محلية، الجزائر، جامعة المسيلة- 2014-2015 ، ص 10

[2] نبيل دحماني ، مرجع سابق ذكره ،ص38

وتنمية السياسات والمشاريع والبرامج التي تمثل مصداقي ة قطاع عريض من المصالح (الحكومية ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) ، فالانخراط العام والتنمية المؤسسية، والشفافية في الإجراءات عند صنع القرار وتمثيل المصالح وحسم الصراعات، وحدود السلطة ، ومحاسبة القيادة كلّها قضايا تهم الحكم.

ويمكن تعريف الحكم بأنه السلطة التي تدير كل شؤون المجتمع في الدولة ولها صفة عليا وتشمل النطاق الرسمي وغير الرسمي، وتعمل من أجل المصالح العامة وتسوية النزاعات بين مكوّنات المجتمع.[1]

– أما لفظة **الراشد:** فهو من الفعل رشد رشدا ورشادا فهو رشيد، والرشيد من أسماء الله الحسنى، كما يعني من يحسن التقدير، ويقال عند العرب رشد أمره أي وفق فيه، واسترشد أي اهتدى وهداه وطلب منه أن يرشده، والرَشد أي المستقيم على طريق الحق مع تصلب فيه، فهو ضد الغي والفساد[2]

ولهذا فإن جميع القواميس والمعاجم العربية وحتى جميع المرجعيات الإسلامية تؤكد على أن نقيض الحكم الراشد هو الحكم الفاسد

كما أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع في ذلك، لقوله تعالى وهو يخاطب الأوصياء على اليتامى "فَإِنْ أَنَسْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْداً، فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ..." [3] الرشد هنا يعني كما قال العلامة جلال الدين السيوطي في تفسيره هو الصلاح في الدين والتصرف في المال وهذا الصلاح لغة عكس الفساد.[4]

---

[1] محمد علي أميـــــن ، مرجع سابق ذكره ، ص 08

[2] صلاح الدين الهواري، **المعجم الوسيط المدرسي ــ عربي** ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ص 652.

[3] القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 06.

[4] جلال الدين السيوطي، جلال الدين المحلي، **تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف مذيلا بأسباب النزول من لباب النقول للسيوطي**، قراءة وتعليق: الشيخ أبو سعيد بلعيد الجزائري،دار الإمام مالك، الجزائر، 2010، ص ص 77، 78.

والرشد يعني العقل كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه حينما قيل له صف لنا العاقل فقال هو الذي يضع الأمور مواضعها، فالحكم الرشيد بهذا المعنى هو وضع كل أمور الدولة من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء مواضعه أي أن يكون موافقا لما نصت عليه النظريات العلمية والمعرفية وتجارب الأمم وقبل هذا وذاك أن تكون موزونة بميزان الشرائع السماوية، وأن لا تكون مخالفة لها، ولهذا فمسألة استيراد الوصفات الغربية والشرقية للحكم الراشد لا يجب أن تخرج عن هذه القاعدة.

ويقول الله تعالى((...فقَالُوا رَبَّنا آتِنَا مِن لَدُنْكَ رَحمَةً وَهَيِّئ لَنَا مِنْ أَمْرِنا رَشَدًا)) [1].

ويقول عزّ شأنه أيضا ((...قَال ياقَومِ هَؤُلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فأَتَّقُوا الله ولا تُخْزونِ فِي ضَيفِي أليسَ مِنْكُم رَجُلٌ رَشِيدْ))[2].

ب)الحكم الراشد إصطلاحا :ليس هناك إجماع على تعريف واحد للحكم الراشد، نظرا للاختلاف والتعدد في الآراء الفكرية وتشعّب مجالاته بين الإدارية والسياسية والإقتصادية ، من هذا المنطلق يمكن إدراج بعض التعاريف وهي كالتالي :

أ) :تعريفات المؤسسات الدولية

– **تعريف البنك الدولي :**يعتبر البنك الدولي أول من بادر بإستخدام مضامين الحكم الراشد كآلية لإدامة التنمية حيث قدّم في تقريره الصادر سنة 1992 تحت عنوان (الحكم الراشد والتنمية) تعريفا للحكم الراشد على أنّه (أسلوب ممارسة الحكم في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية)

من خلا هذا التعريف يمكن أن نميّز أن البنك الدولي إعتمد في تعريفه للحكم الراشد على الربط بين تطوير الإدارة والتنمية في الدول النامية ، نظرا للفشل الذي يميّز المشاريع التنموية لهذه الدول ، حيث أرجع الخبراء الفشل الى سوء التسيير (تسيير

[1] القـــــــــــرآن الكريم ، سورة الكهف الآية 09

[2] القـــــــــــرآن الكريم ، سورة هود الآية 78

السلطة) للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، مع ضرورة أن تتسم البيئة الجديدة للتسيير بالعدالة وأن يكون الحكم الراشد المكمّل الأساسي للسياسات الاقتصادية[1] .

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) :**عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطات الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته ، أي أن يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدّون واجباتهم وحل خلافاتهم .

هذا التعريف يركّز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لإحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** :عرّفت الحكم الراشد على أنّه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

_ ركّز هذا التعريف بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]

- **تعريف الأمانة العامة للأمم المتحدة : كوفي عنان** :أكّد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنضمات الدولية ، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها ، وإنما هو إنجاز ونتيجة لحد ذاتها ، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية ، لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة ، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين ، إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة

---

[1] ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي** ، أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الرابع عشر ، الجزائر، جامعة بسكرة –2013،ص199

[2] خيرة بن عبد العزيز ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري** ، مجلة الفكرعدد 8 ، الجزائر ، جامعة باتنة– د س ن ، ص319

المواطنين في مستقبل أوطانهم ، والمتعارف عليه أن الحكم الراشد قد طُرح على المجتمعات الديمقراطية وغير الديموقراطية ، لكن حسب كوفي عنان فإن تجسيده يتوقف على عدة شروط منها دولة الحق والقانون، وهذا ما لم يتحقق بعد في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

- **تعريف المقاربة النظرية** :عرّفه بعض الباحثين في السبعينيات على انه عملية قيادية وتوجيهية لشؤون منظمة ما، والتي قد تكون دولة أو جمعية أو مؤسسة عمومية أو خاصة وذلك من خلال تنسيق الاستشارة والمشاركة والشفافية في إنجاز القرار.

- **تعريف التنمية البشرية** :هو الحكم الذي يعزز ويدعّم رفاه الإنسان ويوسع قدرات البشر وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تمثيل كافة أطياف المجتمع وتحديد مسؤولياته أمامه لضمان جميع مصالح الجماهير.

- **تعريف المقاربة المؤسساتية** :الحكم الراشد هو تحديد معايير حسن سير الإدارة في البلدان النامية والقيام بإصلاحات مؤسساتية ضامنة لنجاح مختلف البرامج الاقتصادية وتقديم مبادئ أساسية وإجراءات جديـــــدة لضبط والحد من الاحتلال واللاتوازن في النشاط العمـــــومي[1].

- **تعريف المنظمة العالمية للصحة OMS:** تتبنى وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على المشاركة المسؤولة و على نتائج قطاعية متعادلة و دائمة، في مجال الصحة، فإن الحكم الجيد هو " عبارة عن المشاركة المسئولة لمن هم معنيون بإعداد و تنفيذ السياسات، البرامج و السلوكيات المؤدية لأنظمة صحية عادلة ودائمة.

- **تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية** : يرى أن الحكم الراشد هو " العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة و الحكم و قدرة التأثير السياسي على السياسات

[1] سهام غضاب، **الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، الجزائر ، جامعة بسكرة 2009-2010 ، ص 24

و القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، وإقتصر هذا المفهوم على الجوانب الإدارية و التقنية في اتخاذ القرارات السياسة العامة . [1]

ب) :التعريفات الأكاديمية

– يعرّفه الأستاذ (Français Xavier Merrien)الحكم الراشد على أنه يتجسد في فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزية إلى اللامركزية ، أي من الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط في تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق والانتقال من السلطة العمومية الاحتكارية إلى الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص.

بهذا الشكل فإن مفهوم الحكم الراشد يرتكز على ثلاثة أركان أساسية :

–وجود أزمة في طريقة الحكم.

–ضعف الفعالية والنجاعة في العمل العمومي بسبب فشل الأشكال التقليدية في التسيير.

–ظهور أشكال جديدة للتسيير أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

وأضاف الأستاذ F.X.Merriem بأن الحكم الراشد يتعلق بعملية يشارك فيها كل الفاعين من كل طبيعة وكذا المؤسسات العمومية ، حيث يقومون بتوظيف مواردهم ومشاريعهم ، خبراتهم وطاقاتهم من أجل خلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات[2].

– **تعريف مورتن بوس** :هو الحكم الذي يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة ويتضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في المجال العام .

– **تعريف هومين السنهانس** :هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنـــي[3].

---

[1] حنان جيلاني ، مرجع سابق ذكره ، ص11

[2] نضيرة دوبابي ، **الحكم المحلـــــي وإشكالية عجز ميزانية البلدية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد وتنمية، الجزائر ، جامعة تلمسان–2009–2010 ، ص143

[3] سهام غضاب ، مرجع سبق ذكره ،ص25

- **تعريفMarcou, Rangeon et Thiebault:** الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة[1].

-**تعريف ريتشارد كورلي(Richard Corley)** :هو مجموعة من التراكيب و الآليات و الإجراءات لأجل الاتصال و التسيير، و صنع القرار الذي يتبنى التوقعية و الثقة.

ومن بين الأكاديميين العرب الذين قدّموا تعريف للحكم الراشد نجد:

- **محمد السيد أحمد :** فقد عرف الحكم الراشد على أنه تعبير عن شيئا ما ، يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق و دون رسم أو تحديد مسبق) ، أي يعتبره حتمية و ضرورة دون خطة مسبقة .

- **الأخضر عزي و غانم جلطي** :فيعرفان الحكم الراشد على أنه مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم و غير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير ، هذا التعريف ركّز على الشفافية و المساءلة كقاعدة واضحة، كما أشار إلى أن هناك أطراف فاعلة تساهم في تسير الأعمال.[2]

جـــ) :تعريف الحكم الراشد من طرف المشرّع الجزائري.

لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم " 06-06" المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية : حيث عرفته بأنه "هو

[1] الزهرة فلاحي، "**واقع الحكم الراشد في البلاد العربية و تحديها لواجهة الفساد الإداري**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: **سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية** ، بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955،سكيكدة، يومي 03/02 ديسمبر 2007.

[2] حنان جيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 13

الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة با رشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"

كذلك تحدّث عنه في مادته 11 و ذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن و الذي يكون عن طريق :

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة .
- توفير و تدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة
- توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها.

و إذا حللنا جيدًا تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد نجد فيه معياريين حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون " الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن" من جهة، ومن جهة أخرى يتضمن مؤشر التسيير أيضا في إشارته "للعمل في إطار الشفافية".[1]

المطلب الثاني : مقوّمات ومعاييـــر الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير ومقومات عديدة ومتنوعة ، بحيث تختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد لآخر ، مما يميّز هذا الحكم أن معاييره وخصائصه ومقوّماته لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها فحسب ، بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا ومن بين هذه المقومات والمعايير نجد ما يلي:

- **المشاركـــــة :**

المشاركة تعني حق الإنسان في التصويت وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النواب في المجالس المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات ، والمشاركة تتطلب توفير قوانين تضمن حرية تشكيل الجمعيات والمنضمات والأحزاب والحرية في

[1] منير نوري و فاطمة الزهراء غربي ، الحكم الراشد والفساد الإداري ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: **سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية** ، بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، يومي 03/02 ديسمبر 2007.

الانتخابات والحرية في التعبير وضمان المشاركة الفعّالة [1] ، بحيث يجب أن تكون هذه المشاركة منضّمة واقعية ،هذا ما يتطلب قدرا كافيًا من حرية الرأي والتعبير[2].

- الشفافية والمساءلة :

تعني الشفافية قبل كل شيء حق الشعب في معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات التي تعنيه ، ومن الذي يتخذها ومن أية ظروف تم ذلك وكيف تسير الموارد العامة ومن الذي يسيّرها ومِن أجل ماذا، فهي بتعبير آخر توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام السياسات العامة ، وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام ، وأهميتها في تصويت السياسات الاقتصادية وتعبير الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك كمصدر رئيسي لهذه المعلومات ، كما يجب نشرها بصفة دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ومن أجل التخفيف من الهدر للمال العام ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

فالشفافية هي الضمانة للحكم الراشد، فسوء التسيير يكرّس الغموض وعدم الوضوح (اللاشفافية)، بينما تساهم الشفافية في محاربة الرشوة والفساد الذي يعتبر العدو اللدود للحكم الراشد .

من الوسائل الكفيلة بتقوية وتجسيد الشفافية، وجود صحافة حرّة (حرية الصحافة)، وإقرار التعددية، يسمح للمواطن تكوين نضرة خاصة تجاه الشؤون التي تعنيه [3] .

---

[1] محمد علي أمين، مرجع سبق ذكره ، ص 25

[2] خيرة بن عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص333

[3] سهيلة إمنصوران ، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي** :دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2005-2006، ص136

تتأسس الشفافية على حرية تدفّق المعلومات، فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصفة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لهم لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها[1].

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية :

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية، مما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.
- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها : المعلومات التي يجب توفيرها، المواعيد التي يجب نشرها فيها، المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.
- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة آدائها.
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدّلات المخاطرة الإستثمارية.
- ان يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر .
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال .
- أن يتم توفير البيانات الأساسية من الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.
- أن يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصّل ودقيــق وسريع.
- أن تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري كلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة** ، جانفي 1997 ، ص09

[2] بوزيد سايح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية** ، مجلة الباحث ، الجزائـــر ، جامعة ورقـــلة، ص 58.

- حكم القانون :

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي لذا يعتبر هذا المعيار أهم عنصر مكون للحكم الراشد، بحيث نجد معظم التعريفات التي سبق ذكرها أعطت أهمية كبيرة لهذا العنصر، أي تجسيد وإقامة دولة الحق والقانون، باعتباره من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في إطار المصلحة العامة ، فهو الإطار الذي ينضّم العلاقات بين المواطنيــن، من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين، كل هذا لا يتأتّى إلا بتوضيح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيـــق.

- حسن الإستجابـــة :

نعني بحسن الاستجابة قدرة المؤسسات والآليات عل خدمة الجميع وتلبية حاجيات الجميع دون استثناء .

- التوافـــــق :

يقصد بالتوافق القدرة على التوسيط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميــع، وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة.

- الفعاليـــــة :

تهدف الى توفّر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، فالإدارة الفعّالة باستطاعتها أن تساهم في تحقيق النمو ومحاربة الفقر، كما أنها تستطيع أن تساهم في تحديد التوجيهات الجديدة وتقديم الموارد والخدمات الأساسية بأقل التكاليف، وعموما إذا كانت الفاعلية تعني

الاستخدام الجيّد للموارد العمومية، فبِدونها تفقد المؤسسات العمومية مشروعيتها في تسيير مرافقها العامة.

- المحاسبـــــــة :

المقصود بها هي وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا في تطبيق فصل الخاص عن العام من التعسّف واستغلال السياسيين.

- الرؤيةالإستراتيجيـــة :

هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية[1].

المطلب الثالث : فواعل وأبعاد الحكم الراشـــد

أولا : فواعـــــل الحكم الراشـــد

1-الدولـــــة (الحكومـــــة، القطاع العام)

لا يوجد تعريف موحد للدولة ذلك باختلاف وجه نظر المفكرين واهتماماتهم وحسب تعدد المجالات والميادين، قانونية، سياسية... من هذا المنطلق سنسعى إلى إعطاء أهم التعريفات لبعض المفكرين للدولة هي كالتالي :

- الدولة هي الأمة التي تملك حرّيتها ، وتختار قيادتها ، وتحدد ممتلكاتها وحدودها ، بحيث يمكنها أن تكون شخصيتها المستقلة مع جيرانها والمجتمع الدولي فتعلن انضمامها إليه بوصفها دولة تشارك في آمال الأمم الأخرى[2].

---

[1] سهيلة إمنصوران ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

[2] عبد الرحمان إبراهيم الجويير، **الإدارة والحكم في الإسلام** (الفكر والتطبيق)، لبنان :بيروت ،الدار العربي للموسوعات : 2011 ، الطبعة الخامسة ، ص 12

– يعرّفها **غاستون بوتلو** :على أنها المؤسسة السياسية العليا المشتملة على مجموعة المؤسسات الأخرى التي تستمد وجودها وسلطتها من الدولة .

– يعرّفها **ماكس فيبر** :على أنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الإستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معيّن.

– يعرّفها **محسن خليل** :أنها جماعة من الأفراد تغطي على وجه الاستقرار إقليما معينا تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسونها .

– يعرّف **نبيل راغب** :الدولة على أنها تشمل مفهومين يرتبط كل منهما بالآخر إرتباطا عضويا ، فهي من خلال المفهوم الأول تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم عن غيرهم ، وتعني بذلك الدولة الأمة، ومن خلال المفهوم الثاني والذي يعد أكثر تحديدا تدل على أجهزة الحكومة في أمة معيّنة أي الدولة الحكومة.

إن الدولة تضطلع بممارسة وظائف متعددة ومتنوعة وفي شتّى المجالات والميادين ، فكونها تركز على البعد الإجتماعي فهي تحدّد المواطن والمواطنة في المجتمع ، وكونها صاحبة السلطة إذ تتحكم وتراقب ممارسة القوة ، وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين ، وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.[1]

كما أنها تعمل على وضع الاطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حدّ سواء مثلما هي معنية بتأكيد الإستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على الإهتمام بالخدمات التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص[2].

وتعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعّال في تجسيد مبادئ الحكم الراشد ، وذلك بإعتبار ها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد [3]

---

[1] حليمة رزيق ، **الدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إدارة وحكامة محلية ، الجزائر ، جامعة المسيلة – 2013-2014 ،ص19

[2] يوسف أزروال ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

[3] محمد غربي ، **الديموقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل2011، الجزائر ، جامعة الشلف ، ص374

والمهتمة خصيصا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معيّن خدمةً للمصلحة العامة[1].

فالدولة من خلال مؤسساتها الحكومية تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية ، وتأكيد شموليتهم في الأمور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة ، والحكومات يجب أن تعمل على توسيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين ، ولتغيّر الضروف بشكل سريع ومناسب ، فالحكم الراشد في القرن الواحد والعشورن يفرض على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية .

يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة وذلك من خلال القوانين التي تسمح بتشكيل المنضمات غير الحكومية ومنضمات المجتمع المدني ولا تقمعها ، كما يجب أن تعطي صلاحيات واسعة إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي من أجل أن تقوم بوظائفها ، وتعمل على خلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف سواء كانت داخل مؤسسات رسمية مثل المجلس التشريعي أو المجلس الإقتصادي أو المجلس الإجتماعي أو في هيئات ولقاءات غير رسمية لكنها منضّمة ، مثل اللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة[2].

2- القاع الخاص :

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هامًا في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج الى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى أن القطاع الخاص إعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك حيث أن القطاع الخاص يستطيع توفير

---

[1] عبد القادر يختار ،و عبد الرحمان عبد القادر ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية** (حالة الدول العربية)،مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت عنوان : النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المظور السلامي، الدوحة ، قطر – من 19/الى/21 ديسمبر 2011.

[2] يوسف أزروال ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

المال والخبرة والمعرفة والتقانة لتجسيد عمليات التنمية ، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنضمات المجتمع المدني في مجلات مختلفة كالتعليم والصحة ، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.

ولتجسيد الحكم الراشد لابد من إجراءات تُتَخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس الرشادة في الحكم وبين النموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد ، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة إتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية والسلوكيات السلبية التي تؤثر على التوجهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة ، ويتم ذلك باستغلال موارد البلاد وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الانتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية بالمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة ومقبولة.

وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص فيما يلي :

- العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من إنتشار و تجذّر البيروقراطية .
- تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص إعتماد المشاريع الإستثمارية .
- تسهيل إنتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.
- عقلنة الإستهلاك والتحكم في الموارد المادية والمالية.
- العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية[1].
- توفير الفرص والإمكانيات لتفجير الطاقات والمواهب في مختلف الميادين.

3- المجتمع المدنـــــي :

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها . منها على سبيل

[1] محمد غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 375

المثال الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنضمات غير الحكومية[1]

تعكس طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم ، بحيث أُعتبر التأكيد على فعالية المجتمع في مواجهة الدولة أحد أهم الشروط الأساسية للتنمية ، فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام بين طرفي معادلة القوى[2].

تستطيع مؤسسات العمل المدني وفي مختلف المجتمعات أن تلعب دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، إما أن تكون أداة تدعّم وتعزّز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الراشد ، أو أن تلعب الدور العكسي.

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تدعّم السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الأطر التالية :

– تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده ، ذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة وخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرّياته.

– المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة و التداول في القضايا الهامة وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية .

– إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة وقضايا المرأة والطفل ، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

---

[1] عبد النور ناجي ،**المدخل لعلم السياسة** ، الجزائر ، دار العلوم للنشر : 2007، ص170

[2] عبد النور ناجي، **دور منضمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**(دراسة حالة الاحزاب السياسية) ، مجلة الفكر العدد الثالث ، جامعة عنابة ، الجزائر :د س ن ، ص 113

– تقديم التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.

– المساهمة الفاعلة مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

– العمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها[1]

ثانيا : أبعاد الحكم الراشد .

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن عدة أبعاد مترابطة ومتّصلة فيما بينها ، حيث لا يمكن أن تستغني على أيٍّ منها ، وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم يتّسم بالرشادة والصلاح ، وهذه الأبعاد هي كالتالي :

– البعد السياسي :

يعتبر البعد السياسي الأساس الأول لتكريس الحكم الراشد ، ويقتضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة ، وهذا لا يعني أن وصولها وممارستها للحكم قد تمّت بطريقة تتوافق مع ما تقول به الإرادة الشعبية ، بحيث لا يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة ، وتمثل المؤسسة التشريعية حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتجة انتخابا حراً ونزيهاً ودوري ، وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية وفي ظبط الرقابة على الحكومة التي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل ضمانة لصلاح ورشاد الحكومة وتزداد فعاليتها بقوّة هذه المعارضة.

[1] المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد** : 2011 ، ص11

إن توفر هذا البعد من شأنه أن يكرّس الاستقرار السياسي الذي يعد اللبنة الأساسية في للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع ، ومن ثَم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد والانتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السِلم وتحقيق الاستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يدعمها الحكم الراشد كضمان الصحة العمومية والحفاظ على البيئة ...الخ[1].

- **البعد القانـــــوني :**

يتجسد الحكم الراشد من خلال هذا البعد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة ، ومن جهة أخرى بفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحُكّام ، ومعنى هذا الحكم الذي يطبّق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع ومن دون إستثناء، إنطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي ، وتوفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثَمَّ توقّع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية ، هذا ما يؤدي الى تجسيد ميداني لفكرة الحكم الراشـــــد[2].

- **البعد الإداري :**

إن الحكم الراشد يقتضي إعادة تشكيل وتعريف الدولة والإدارة العامة بطريقة أكثر شمولا على إشراك مواطنيها في الحكم من خلال الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات

---

[1] حسين عبد القادر ، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الأورومتوسطية، الجزائر ، جامعة تلمسان : 2011-2012 ، ص43- 44

[2] سفيان فوكة و مليكة بوضياف ، **الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف ، الجزائر :يومي 16-17 ديسمبر 2008.

المواطنين ومطالبهم معتمدا في ذلك على المزيد من الشفافية والمحاسبة ، وإعادة نضام الإدارة العامة رسم نظامه الإداري من أجل تحسين كفاءته مع الاحتفاظ بمسؤوليته الأساسية في تطبيق سيادة القانون ومسؤولياته عن التنمية ، وورد في إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية أن الإدارة الحكومية هي إحدى العناصر الرئيسية لتحقيق الحكم الراشد وأهدافه وذلك من خلال :

– تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقا للأهداف الإنمائية للألفية وذلك في حالة زيادة كفاءة الإدارة الحكومية.

– عن طريق زيادة الشفافية واستئصال الفساد ، يقل توجيه الموارد النادرة للدول الفقيرة بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

– وجود إدارة حكومية تفي باحتياجات المواطنين لاسيما النساء والفئات المهمّشة ، يعد أمراً أساسيا لضمان استمرار هذه الإنجازات داخل نطاق الأهداف الإنمائية للألفية.

– زيادة خضوع المؤسسات التابعة للدولة للمساءلة، يعد مَلمحًا أساسيا للإستراتيجيات الحكومية من أجل سد الفجوة الديمقراطية ومن ثَمَ تعد أمرا جوهريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

إن إعادة النظر في دور الدولة من خلال الإدارة العامة في إطار الحكم الراشد يكون من خلال المنهج القائم على حقوق الإنسان الذي يتضمن عناصر المشاركة والشفافية في عملية صنع القرار، عدم التمييز، التمكين، مساءلة الأطراف الفاعلة[1].

-البعد الإقتصادي :

يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية و هذا من الإجراءات و القرارات التي تكون لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقاتها

[1] يوسف زدام ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي** (من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية2002– 2004) ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر :2006 – 2007 ، ص 23 .

الاقتصادية بالدول الأخرى يتضح ذلك من خلال بعد الشفافية، فالحكم الراشد من خلال التدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية يعتبر عاملا مخفِضًا لمخاطر الإستثمار.

فالدولة من خلالها تهيئتها لمناخ السياسة القوية تساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية و يبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد كذلك من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين و الإصلاحات الاقتصادية[1].

– **البعد الإنساني:** على الرغم من أهمية الأبعاد السابقة للحكم الرشيد في بناء مجتمعات تنموية تقدمية إلاّ أنها تحتاج إلى ضرورة توفر بعد آخر لا يقل أهمية، بل يعد الأكثر تأثيرا في تحقيق الرشادة السياسية و الاقتصادية و الإدارية و يتمثل هذا البعد في تحقيق الرشادة الإنسانية من خلال القدرة على بناء إنسان حضاري واعٍ بمسؤولياته، عارِف بمشاكل وطنه ملتزم بالعمل على تطويره و تحقيق مصالحه، محافظ على حقوق غيره له من المكتسبات العلمية و الصفات الخلقية ما يمكنه من تسيير شؤونه بكل أمانة و مسؤولية و نزاهة و شفافية، مدام أن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعتمدها العديد من الدول هي بالدرجة الأولى صناعة بشرية فلا يمكن تحقيق الرشد في صياغتها و صناعتها و تنفيذها ما لم تتوفر رشادة لدى صانعها أي أن يكون صانعها الإنسان المتعلِّم و المعلِّم الواعي بأهمية استخدام العلم لتطوير و ترقية مجتمعه، الإنسان الراقي، الإنسان الحضاري صاحب الأفكار البناءة الذي يقرر أن يهب عمله ووقته و جهده و عمره لبناء حضارته و وحدة أمّته و تقديم الخِدمة لأبناء وطنه[2].

---

[1] خيرة بن عبد العزيز،مرجع سبق الذكر، ص36-37

[2] عنتره بن مرزوق ، **الحكم الراشد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية** ، مجلة البحوث السياسية ، جامعة الجلفة، العدد الثالث : ديسمبر 2013 ،ص 153 .

المبحث الثاني : مفهـــــوم التنمية والتنمية المحلية.

المطلب الأول : تعريف التنميـــــة .

لغةً :التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نموًا بمعنى الزيادة في الشيء [1]، و ينمي نميا ونماءًا ، أي زاد وكثر ، فالنماء هو الزيادة ، وأنميتُ بالهمزة : أنمى الله إنماءًا ، ويقال كذلك نماه الله ، ويُقال في اللغة أيضًا نما ينمي وينمو وأنميتُ الشيء ونميته ، أي جعلته ناميًا وزاد، والتنمية تعني أيضًا إرتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي المال بمعنى زاد وكثر.

إصطلاحًا :مفهوم التنمية مفهوم واسع ، فقد إختلف حوله المفكرون والمختصون كل حسب ميوله وإيديولوجيته ، وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت في مفهوم التنمية :

يرى البعض أن التنمية ببساطة هي الإنتقال من حال الى حال أفضل ، وإنتقال المجتمع من وضعه الحالي الى وضع أفضل بكل المقاييس ، أو هي عملية تهدف الى إحداث تغيير حضاري في طرق التفكير والسلوك.

التنمية تعني الإنبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معيّن بشكل كامل وشامل ومتوازن ، سواء كان هذا الكيان فردًا أو جماعة أو مجتمعًا.

وهناك من يرى : أن التنمية هي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية ، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق القيم الساعدة في المجتمع.

كما تعرّف على أنها عملية توفير الإحتياجات الأساسية للإنسان ، الغذاء ، السكن ، الصحة ، التعليم، العمل ...والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة إلى تحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة والإعتزاز بروح المواطنة.

---

[1] صليحة عشي ،**التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي** ، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول مقوّمات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمة ،الجزائر، يومي 03/ 04/ ديسمبر 2012 .

يعرّفها **روستو والت** :بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة ، وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدّمـــة[1]

عرّفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي للمجتمعات.

-المطلب الثاني : تعريف التنمية المحليـــــة.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي ، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة لخلق الدخل ، حيث نجد هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها :

هناك من يعرّفها بأنها حركة تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءه على مبادرة أفراده ، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثارتها بطريقة تضمن لنا إستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[2].

يقصد بالتنمية المحلية تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويًا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي ، والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة ، وهي عملية تهدف الى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع ، بما فيها الفقراء والمهمشون ، مع المحافظة على

---

[1] رفيق بن مرسلي ، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق** (حالة الجزائر 2011/2001)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع تنضيمات سياسية وعلاقات دولية، ، جامعة تيزي وزو، الجزائر :2011 ، ص15 – 17 – 18

[2] عبد النور ناجي ، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية(الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ، ورقة بحثية مقدمة بجامعة عنابة ، الجزائر ص05.

البيئة ، الحد من الفقر ، وإيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية ، كما يمكن للتنمية المحلية أن تعرّف ممارسوها بكثير من الحِرف والأعمال والتأهيل للوصول الى نتائج مستدامة[1].

المطلب الثالث : التطور التاريخي لمصطلح التنمية.

تعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي والوطني، لذلك تعددت الدراسات والبحوث المهتمة بها ، بهدف فهم مشكلة التنمية والتخلف وكيفية مواجهتها مواجهة عملية حقيقية ، لذا كان من الطبيعي أن تتعدد وجهات النظر التي تحاول التصدي لهذه المشكلة والتي في الغالب إنطلاقها كان من قضايا متباينة.

– إستطاع إبن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها و إنحطاطها والتنمية كما جاء في مقدمته المشهورة ، ذلك من خلال إهتماماته بدراسة واقع العمران البشري وأحوال الإجتماع الإنساني والذي عُرف "بعلم العمران" وما يشير فيه لطبيعة هذا العمران من التوحش والتنافس والعصيان وكيفية التغلب على هذه المشكلة ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الإنسان ، هذه الأفكار أثرت في تفكير علماء الإجتماع والإقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر ميلادي.

وقد زاد إهتمام العلماء بعد ذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر من خلال الإهتمام بأفكار التقدم والتطور والحضارة ورقي الدولة وتخلفها.

ولا شك أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب كما يقول **ريست Rist**[2]، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة، بل ويختلط بها وكانت تضفي عليه التفسيرات الإقتصادية، إذ كانت تعابير التنمية والتنمية

[1] أحمد غريبي ، **أبعاد التنمية المحلية وتحدّياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ، الجزائر.

[2] ليلى لعجال ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الديموقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة ، الجزائر ،: 2009– 2010،ص 16.

الإقتصادية والنمو قد أُعتبرت بشكل عام متشابهة وأُستخدمت دون تمييز وأُعتبر مفهوم التنمية مشابه لمفهوم النمو الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال ، الذي يلعب دورًا كبيراً في تحقيق نمو مستقر في دخل الفرد الإجمالي ، وأن النمو الإقتصادي هذا كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الإجتماعية لأفراد المجتمع كافة ، وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة[1] .

فمن الأسباب الوجيهة للإهتمام بالتنمية هو إنتهاء الحرب العالمية ورغبة الشعوب في التنمية وتغيير نمط الحياة الذي فرضته الحرب ، إضافة الى موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف والتي أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة.

طُرحت إشكالية التنمية في الدول المتخلفة خاصة ، أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي ، قضية التبعية وأعتبر الكثير من المفكرين أن الدول المتقدمة تحاول أن تفرض منهجا تنمويا على هذه الدول المستقلة حديثا قد لا يتناسب مع البيئة الداخلية لها[2].

- المطلب الرابع : خصائص وأبعاد التنمية المحليـــــــة.

أولا: الخصائص

- مشاركة أفراد المجتمع المحلي :إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئ وخصائص التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الإقتصادية والإجتماعية كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية ، خاصة في مجال الإدخار والتوفير والإستهلاك.

---

[1] سامي رعد عبد الرزاق التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[2] يوسف زدام ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية ، يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه إتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة والتي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات ، كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية ، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات التي تعمل على تنمية مجتمعهم ، فالمشاركة تجنّد طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالإنتماء لمجتمعهم المحلي ، مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية[1] .

- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي

يجب أن تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تحقيق حاجاتهم بصفة عامة [2] وأن تسعى إلى تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع بصفة خاصة [3] ، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية ، فإحساس الأفراد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم ، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأس المال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع ، هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع

---

[1]- الأمم المتحدة ،تقرير اللجنة الإقتصاديةوالإجتماعية لغربي آسيا ، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية** ، منشورات اليونسكو ، نيويورك ، و م أ : 1998 ،ص 09.

[2]محمد خشمون ، مرجع سبق ذكره ،102

[3]سهير إبراهيم حاجم ، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان: 2014،الطبعة الأولى ،ص 138.

المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية ومبدءاً جوهريا في أي عملية أساسية تنموية في المجتمع.

- تكامل المشروعات والخطط التنموية.

يعني ذلك أن لاتفصل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية عن بعضها البعض ، بحيث أن تعمل هذه المشروعات والخطط بالقضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة ، فالمشكلات المجتمعية بطبعها متداخلة ويؤثر بعضها على البعض.

كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد ، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج ، يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ويقضي على العديد من العوائق ، خاصة تلك الغير متوقع منها ، هذا ماجعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط ، تشكل مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية سواء تصوراً أو تنفيذًا.

- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة.

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي ، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية ، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات ، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية ، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة ، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع ، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد وخصائص التنمية المحلية التي تحدث التغير الحضاري المقصود من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط

قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التجديدات التي أدخلت من خلال إستعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع.

- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع.

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية [1] ،بحيث أنها تركز على أساس نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات المحلية[2] ، في حين يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبير أمام المشروعات التنموية ، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعّما لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية ، فلطالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع، ذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أواقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

- التقويـــــــم

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي ، ذلك لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك مايسهّل التعرف على مدى التغير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية . فالتقويم يعتبر بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية التي تمكّن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني وتعرف المواطن على الخلل، والعمل على إصلاحها بعد ذلك.

[1] محمد خشمون ، مرجع سبق ذكره ، ص 102

[2] سهير إبراهيم حاجم ، مرجع سبق ذكره، ص138

- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي :

تحدث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها ، وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة ..وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها ، خاصة أن معظم المجتمعات المحلية تعاني من نقص الموارد الطبيعية وندرة الطاقات البشرية المحلية الكفأة، وهذا مايستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات الحكومية التي تشكل عصب النشاط التنموي المحلي في مثل هذه المجتمعات[1].

ثانيا :أبعاد التنمية المحلية

- **البعد الإقتصادي** :تراعي التنمية المحلية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصادياً ،وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ، لهذانجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة [2] ، وعن القضاء على الفقر من خلال الإستعمال الأمثل للموارد الطبيعية بصورة كفأة [3] من جهة أخرى ، سواء للإستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس ...هذه الهياكل تمهّد الطريق لطالبي العمل وتهيأ الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك

[1] محمد خشمون ، مرجع سابق الذكر ، ص103.

[2] أحمد غريبي ، مرجع سابق الذكر .

[3] سهير إبراهيم حاجم ، مرجع سابق الذكر ص137.

الإقليم ، وتستقطب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الإستثمار بهذه المنطقة.

-**البعد الاجتماعي :** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر [1] وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن وإحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار [2] بكل شفافية، ولأن توفير الحياة المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة سواء المادية أو البشرية ، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته.

- **البعد البيئي :**يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية ، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معيّنة لايمكنتجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية وإستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

في الأخيـــــر يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعات الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حتي تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع المحلـــــــي[3].

[1] أحمد غريبي ، مرجع سابق الذكر .

[2] سهير إبراهيم حاجم ، مرجع سابق الذكر ،ص137

[3] أحمد غريبي ، مرجع سابق الذكر .

المبحث الثالث : علاقة الحكم الراشد بالتنمية وبالمصطلحات ذات الصلة

المطلب الأول : العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية .

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين تعود إلى عهد قريب، حيث ظهر الحكم الصالح وترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قُبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية ، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، ثم أُستبدل التركيز على مفهوم التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، أي الإنتقال من الرأس المال البشري إلى الرأس المال الإجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل ، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والبيئي ، بالإستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة ...، مع توخّي قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة ، ثم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الإقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان ، بهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين[1] ، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة ، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة [2]، وأن النمو الإقتصادي ماهو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ، وليس غاية بحد ذاته

[1] مراد علة ، محمد مصطفى سالت ، **الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، الجزائر : 16-17/ديسمبر 2008/

[2] عبد الحسين شعبان ، **الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة** ، حملات المتمدن ،العدد 1804 ،23 جانفي2007 .

وأن من واجب ومسؤولية الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين وتحقيق متطلبات الحياة للمواطنين[1].

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

1_ وطنيـــة : تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2_ عالميـــة : أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الإحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

3_ زمنيـــة : أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة[2].

ومن خلال هذه الزوايا لقراءة الحكم الراشد نرى أنه مرتبط إرتباطا وثيقاً و ضروري لإتمام عملية التنمية ، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.
- إحترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- إحترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

---

[1] بوزيد سايح ، **دور الحكم الراشد في تحقيـــق التنمية المستدامة بالدول العربية** (حالة الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، الجزائر : 2012-2013 ،ص 152..

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، **خلق الفرص للأجيال القادمة** : 2002 ص 18.

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، و أن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

– إعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والإعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق و إحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشد[1]

– إن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والإستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة: الحرية والحق في إكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة ، باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة يضع السياسات ويسعى إلى تطبيقها[2].

نستخلص مما سبق أن الحكم الراشد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة ، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان وإحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد

---

[1] الموقع الالكتروني ، http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/droitpolitique/co/grain_10.html, تاريخ التصفح 22/مارس/2016 ، الساعة 11.00.

[2] عاشور كتوش ، مليكة مسعودي ، وهيبة سراج ، **التنمية والحكم الراشد في الجزائر بين النظرية والتطبيق** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية ، جامعة 20أوت 1955 ،سكيكدة،الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية : يومي 02/03-ديسمبر 2007.

الدولة وطريقة إستثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة و خضوعها للمحاسبة والمساءلة من جهة أخرى.

المطلب الثانـــــي : علاقة الحكم الراشد والتنمية بالديمقراطية.

لقد أصبحت قضية الديمقراطية المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي بفعل المستجد من الظروف الدولية والإقليمية والوطنية خاصة في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ،فبات دورها أن تمارس ضغطها على كل أجزاء هذا المشهد لتفرض عليه إستيعابها في خطاباتها الفكرية وتفاعلاتها الحياتية العملية [1] ، من هذا المنطلق نجد هناك عدة تعاريفات للديمقراطية يمكن التطرق إلى أهمها وأشملها :

– نجد هناك التعريف الكلاسيكي للديمقراطية أنها تعني (حكم الشعب) أو حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه ، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب ، وهو نفس المعنى الذي قدّمه أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الـــ 18 وهو الرئيس إبراهام لنكولن بقوله(الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب)[2]، أما إذا عدنا إلى التعريفات الحديثة فنجد أن الديموقراطية هي إحدى صور الحكم ، تكون السيادة فيها للشعب أي حكم الشعب نفسه بنفسه ، وقوامها إحترام حرية المواطنين والمساواة فيما بينهم [3]، كما يعرفها الدكتور عامر مصباح بأنها أداة سليمة لإنتقال السلطة ومشاركة الشعب في صنع السياسة وتنفيذها ، بما يحقق القدر الكافي من

---

[1] علي عباس مراد ، **ديموقراطية عصر العولمة** ، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان : 2007 ، الطبعة الأولى ،ص 62.

[2] أحمد صابر حوحو ، **مبادئ ومقومات الديموقراطية** ، مجلة الفكر، العدد الخامس ،الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة. ، د س ن : ص 321.

[3] غاني بودبوز ،**إشكالية الديموقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع السياسي، جامعة الجزائر : 2004–2005،ص36.

الرضا الشعبي على الحكومة القائمة ، وذلك بغض النظر عن الإعتبارات الإيديولوجية والأحكام القيمية[1].

أولا : علاقة التنمية بالديمقراطية.

إن العلاقة بين التنمية والديمقراطية لم تشهد إستقرارا دلاليا، إذْ كانت تتأرجح بين منظورين ،أحدهما يرى أن التنمية لا تنفصل عن الديمقراطية، بل هما وجهان لعملة واحدة، فلاتكون التنمية ممكنة إلا في إطار نظام سياسي ديموقراطي يلتزم بحكم القانون وبالحريات وعلى رأسها دولة الحق والقانون وإستقلالية القضاء وحرية الرأي والمبادرة والإنتخاب والمنافسة الحرة[2]، وأن القضية المركزية في التنمية هي المشاركة الشعبية ، وأن توسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرارات يتطلب تشجيع منابر الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني التطوعية لتأتي تعبيرا عن خيار المجتمع.

لذلك يمكن القول بأن الديمقراطية تمثل الإطار الذي يوفر أفضل الشروط للتنمية المستدامة ، كما لا يخفى عنا أن الإستقرارالسياسي والإجتماعي هو أمر لاغنى عنه للتنمية، إذ بدونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة[3]،وأن غياب الديمقراطية من شأنه أن يحول دون تسوية الإختلافات عن طريق الحوار البنّاء وأنه يكبت التوترات الإجتماعية و ينقل الصراعات من الإطار العلني إلى الإطار السري الذي ينطوي على إحتمالات العنف والتطرف ، ويعطّل دور القوى المحركة في عملية التنمية[4].

---

[1] مقدّم عبيرات ، عبد العزيز الأزهر، **التنمية والديموقراطية في ظل العولمة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الحادي عشر ، جامعة بسكرة ، الجزائر : ماي 2007،ص219.

[2] عصام العدوني ، **جدلية التنمية والديموقراطية : أيّة علاقة؟** ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، قسم الدين وقظايا المجتمع الراهنة ، د ب ن : د س ن ، ص04

[3] وسيم حرب ، وآخرون، **إشكالية الديموقراطية والتنمية في المنطقة العربية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان : 2010 ، الطبعة الاولى ، ص 85.

[4] عبد الله تركماني ، **جدل العلاقة بين التنمية والديموقراطية** ، حملات المتمدن ، العدد 2659 : 27ماي2009 .

والآخر لا يرى لزومًا لذلك ، حيث يذهب إلى أنه يمكن تحقق أحدهما في إستقلال عن الآخر ، وأن العلاقة بينهما ليست جوهرية وإن حدثت فهي عرضية تاريخية ، فكثيرا ما ازدهر إقتصاد قوي في ظل أنظمة إستبدادية ، وحققت بلدان غير ديموقراطية معدلات نمو مرتفعة ، وتوزيعا ملائما للخيرات والمنافع [1]،ورغم أن العلاقة بين إرساء الديمقراطية وتحقق التنمية ليست حتمية، حيث أن هناك دُوَلاً لا تمارس الديمقراطية ولكن تحقق معدلات تنموية مرتفعة (دول جنوب شرق أسيا) إلا أنها في نفس الوقت تتمتع بأبنية وهياكل مؤسسية تنطلق من الإعتراف بدور الفرد في تحديد مصير من يصل إلى سدة الحكم، كما أن هناك عوامل أخرى قد تحكم عملية التنمية كالسكان والموارد الطبيعية وغيرها...[2]

والقول الراجح أن الحكم الراشد هو من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة ، كما يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في إستغلال الطاقات وحسن إستخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد البشرية ، إلا ان تكريس هذا الحكم لن يتأتى في المجتمعات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والإختلاس وغيرها ولابد من وجود التربية الأخلاقية الصحيحة ، وضرورة إحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد في مكافحة الفساد وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن إختيار من يتولى المسؤوليات في مختلف المستويات وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في الدولة[3].

---

[1] عصام العدوني ، مرجع سبق ذكره،ص05.

[2] خليل العناني ، **جدلية العلاقة بين الديموقراطية والتنمية في العالم العربي** ، مجلة العصر ، 22أوت2003.

[3] حسن عبد الله العبد ،**الديموقراطية والحكم الراشد** ، الموقع الإلكتروني ، : http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=70251#sthash.wQ4eP1Rb.dpuf
2010/09/28، تاريخ التصفح : 30 مارس 2016 .

مما سبق نستنتج أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية ذات طبيعة جدلية ، وتنطوي على تأثير متبادل بينهما ، فكما أن الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، كذلك فإن التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية[1]

ثانيا: علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية.

تعد الديمقراطية الأساس لتحقيق الحكم الرشيد ، ولايمكننا أن نتحدث عن وجود حكم رشيد والسعي إلى تحقيقه في غياب الديمقراطية [2] ، فإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب ، فإن السلطة أو الحكم هذا يدار من قبل المواطنين يمارسونه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فالديمقراطية بإعتبارها مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية وتتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والإنتخابات الحرة والنزيهة والحقوق المتساوية والحريات الفردية والمحاسبة والتسامح ، فهي تقوم على المبادئ الأساسية التالية :

- الحقوق السياسية : وهي التي تتعلق بمدى تمكين المواطنين من المشاركة الحرة في إختيار الحكام والمساهمة في القرارات السياسية [3]، ذلك عن طريق الإنتخابات العامة الدورية والنزيهة لمؤسسات الحكم وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها[4].

- الحقوق المدنية : وهي التي تتجسد في الحريات المدنية التي توفر للمواطنين إمكانية التعبير بحرية عن أفكارهم بعيدا عن آراء الدولة [5] ، والعدالة في توزيع الإمكانيات والفرص ، والحق في العمل النقابي وإنشاء الجمعيات والحق في العيش الكريم والأمن في الحياة والحق في إكتساب المعرفة والشفافية..الخ[6].

---

[1] عبد الله تركماني ، مرجع سبق ذكره .

[2] علي محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[3] غربي محمد ، **الديموقراطية والحكم الراشد** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص 2011.ص 13.

[4] نبيل دحماني ، مرجع سبق ذكره ،ص50.

[5] غربي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

[6] نبيل دحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

– الضوابط المؤسسية : والتي تتمثل في حماية الحقوق وتطبيق القوانين بالصرامة اللازمة وضبط صلاحيات المسؤولين وفقا للقوانين الصادرة عن الدولة .

وضمن هذا المفهوم وحول وجهة نظر المتخصصين في مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالديمقراطية يتحدث البروفيسور (مايكل بنغو)، عن الفارق بين الديمقراطية والحكم الراشد بقوله "هناك فارق بين الحكومة الفعّالة والحكومة الديمقراطية، فالحكومة الفعّالة لديها أداء جيد لتنفيذ البرامج التي خططت لإنجازها عن طريق أشخاص ذو كفاءة ويتسمون بالأهلية والمؤهلات العالية ، وتوفر لهم كل مستلزمات النهوض بمهامهم من أجل أن يوفقوا في أداء أعمالهم ، أما في حالة الحكومات الرشيدة فقد تكون البرامج ملبية لطلبات الناس فظلا عن أنها يمكن مناقشتها والحديث عنها بشكل علني الى جانب أنها تنفذ بشكل فعّال"[1].

إن الآليات والمبادئ التي يتضمنها الحكم الراشد ويقوم عليها توحي من الناحية النظرية إلى أن هناك علاقة تكاملية بينه وبين الديمقراطية، بحيث تعتبر شرطًا أساسيا وعاملا محركاً لبلوغ الرشادة في الحكم، أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وإنما إجرائية كذلك، فلايمكن الحديث عن حكم رشيد في نظام غير ديموقراطي، لاتُحترم فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية، ولا توجد فيه صحافة حرة ومستقلة... ، كما لا يمكن تصور حكم راشد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة ، ومشاركة فعاليات للمجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى ، والتي إستمدت نشاطها من فظاء ديمقراطي في رسم واتخاذ القرارات[2] .

– المطلب الثالث : علاقة التنمية والحكم الراشد بالعولمة.

أولاً : نشأة وتعريف العولمـــــة.

تعددت الآراء واختلفت حول نشوء مصطلح و ظاهرة العولمة، حيث يرى الرأي الأول لبعض الباحثين أن ظهور العولمة يرجع إلى القرن الخامس عشر (عصر النهضة

[1] علي محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص18

[2] يوسف زدام ، مرجع سبق ذكره ،ص 67.

الأوروبية)، حيث التقدم في مجال الاتصال والتجارة [1]، في حين يرى أصحاب الرأي الثاني أن بداياتها تعود إلى أواسط القرن السادس عشر مع العمليات الاستعمارية الغربية الكبرى لآسيا وإفريقيا واكتشاف العالم الجديد [2]، وقد إقترنت بتطور النظام التجاري والرأسمالي الحديث في أوروبا وأمريكا الشمالية ، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي جديد متشابك تحديدا بعد الحرب العالمية الثانية عُرف بالعالمية وبعد ذلك بالعولمة ، أما أصحاب الرأي الثالث فيشيرون إلى أن مصطلح العولمة أُطلق لأول مرة في نهاية الستينات من قبل عالم السوسيولوجيا الكندي (مارشال ماك لوهان) عندما صاغ مفهوم (القرية الكونية) في كتابه "حرب وسلام في القرية الكونية " ، الذي ركز فيه على التطور التقني الواسع في وسائل الإتصال وأثرها في تحويل العالم الى قرية صغيرة[3].

الفرع الأول :التعريف بالعولمـــــة :

العولمة على المستوى اللغوي مصدر صناعي من (عالَم أو كون)، ويعني في حالة استخدامه غلبة الطابع العالمي أو الكوني على الظواهر والنشاطات الفكرية والعملية بما يسمح بوصفها أنها ظواهر ونشاطات عالمية أو كونية [4]،والعولمة على وزن فوعلة، مصطلح نسبة إلى العَالَم، أي الكون ، وليس إلى العِلم بكسر العين ، واصطلاح العولمة مشتق من المصطلح الفرنسي Mondialisation ،أي جعل الشيء على مستوى عالمي ، والإنجليزي Globalisation ، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكلّ[5] .

---

[1] علي يوسف ، **حقوق الإنسان في ظل العولمة** ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن : 2010 ، الطبعة الاولى ، ص 06.

[2] علي سلامة غسان ، **الحوكمة في ظل العولمة** ، المؤتمر العلمي الدولي حول : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، لبنان : 15-17/ديسمبر/ 2012 ، ص02.

[3] سامي رعد عبد الرزاق التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[4] علي عباس مراد ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[5] علي يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

أما على المستوى الاصطلاحي وحسب إحدى المفكرين العرب (العولمة هي حدث كوني له بعده الوجودي ، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ أَوْجَدت واقعًا تغيَّر معه العالم عمّا كان عليه بجغرافيته وحركته ، بنظامه وآليات اشتغاله ، بإمكانيته وآفاقه المحتملة) [1].

وعرّفت أيضا بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع الفني الغير محدود دون إعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم .

أوهي حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية[2].

ثانيا : علاقة الحكم الراشد والتنمية بالعولمـــــة.

في الوقت الذي يشهد العالم فيه تغيرات جذرية و سريعة على إثر بروز العديد من التغيرات على ساحة العلاقات الدولية ، يقترب مفهوم الحكم الراشد ، أو الصالح ، لأن يصبح طموحاً و شاغلاً إنسانيا و دوليا على الصعيد العالمي ، و لقد أعطى هذا المفهوم بعدا جديدا في عصر العولمة بإعتباره يعزز و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات و خيارات الدول من خلال ترشيد عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية منها و في هذا السياق و انطلاقا من النظر إلى الحكم على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية... و لإدارة شؤون بلد ما ، أو حتى منظمة أو مؤسسة ، على جميع المستويات من خلال الآليات و العمليات و المؤسسات و الأطر و الإمكانيات المتاحة و ذلك لأجل الوصول إلى الهدف الذي يخدم الصالح العام , وكأحد الشروط الأساسية و الآليات للقضاء على الفساد وتحقيق التنمية بكافة أشكالها وأنواعها.

---

[1] محمد زكرياء جاسم ، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر** ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان : 2006 ، الطبعة الأولى ،ص305.

[2] علي يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إذ إتخذ الحكم الراشد في ظل العولمة أبعاد جديدة لتجسيده في جميع المجالات ففي البعد السياسي لا يتجسد إلا عن طريق التعددية بتفعيل المجتمع المدني و التداول السلمي على السلطة و الوصول إلى الحكم بالأغلبية ، أما البعد التنظيمي و التسييري فيتجلى في قدرة الوحدات و الأفراد على تنظيم شؤونها على أسس قانونية هيكلية بالإضافة إلى قدرة الوحدات و الأفراد على إستعمال آليات و مقاربات من أجل توفير كل الشروط للوصول إلى نجاعة وفعالية ، ناهيك عن المجال الثقافي و الحضاري الذي يظهر في تماسك المتغيرات الداخلية للدولة كالهوية والتراكمات التاريخية مثلا دون عزلها عن العالم الخارجي ، أي التمسك بالأصالة و مواكبة العصرنة وكذا إدخال قيم أخلاقية و ذاتية تجعل من الأفراد و الموارد البشرية ذات كفاءات و قدرات من أجل التحكم في التسيير و إحترام الإطار التنظيمي المتفق عليه و هذا ما يصطلح عنه بثقافة السلوك[1].

وللعولمة دور كبير في تحقيق التنمية وبلوغها ذلك من خلال المهام التي تقوم بها والآثار الإيجابية التي تترتب عنها والنتائج التي تحققها هي كالتالي :

- خلق فرص لتطوير السلع والخدمات وإتساع السوق المحلية لاستيعابالاقتصادالعالمي.
- تشجيع التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الأجور والإنتاج وخلق أسواق جديدة ، كل هذا يؤدي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي ، بالتالي تحقيق تنمية.
- انتقال التكنولوجيا بمختلف أنواعها عبر الحدود الإقليمية والدولية.
- خلق أنماط إستهلاكية جديدة.
- المنافسة العالمية في مختلف أسواق العالم محليا وخارجيا[2].

[1] ياسيـــــن طرشي ، **الحكم الراشد والتنمية** ، الأنترنت. تاريخ التصفح : 14/مارس/2016 .

[2] علي ميّا ، محمد ناصر سماهر ، **العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة** ، دراسة ميدانية لمجموعة من منظمات الأعمال العامة والخاصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (2) ، 2005 سوريا .

بناءا على ما سبق نجد أن العولمة ساهمت في تفعيل عمليات التنمية وفي تكريس وتجسيد مبادئ الحكم الراشد وسرعة إنتشارهما عبر الدول خاصة النامية منها، حيث يتجلى كل هذا في عصر العولمة من خلال رؤيتين :

– الأولى : تتمثل في فشل سياسات التنمية المتّبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو .

– الثانية : وهي رؤية مؤكدة ترتبط بالتحولات التي تجري على الصعيد الخارجي و سرعة وتيرة التغيير في النظام الدولي ؛ فآلية الحكم الراشد أصبحت منوطة التطبيق بالتوجيهات و المساعدات أو حتى القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للدول النامية من أجل تحقيق تنمية فعلية شاملة و مستديمة في كافة القطاعات الحيوية و التي لا تنفصل عن الحكم الراشد[1] .

ففي ظل العولمة ظهرت أساليب إدارية جديدة وبات التطور الإداري حتمية متسارعة الخطى نحو تطبيق مفاهيم إدارية ومصطلحات إقتصادية هي بحد ذاتها وليدة العصر ، والتي تحاول أن تحقق الإندماج الفعلي بين العلوم الإجتماعية والعلوم الإقتصادية والعلوم التقنية بما فيها تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن التغيرات التقنية والصناعية الحاصلة أحدثت قفزة نوعية وتغيّر جوهري وهام في مجال الإدارة وعملها ، بحيث أن الإدارة تحولت من المركزية إلى اللامركزية في ظل وسائل الإتصال الحديثة التي تربط الإدارة في أي مكان ، كما أن نظم المعلومات أسهمت أيضا في مجال الرقابة عن بعد ، وحلّها لمجموعات العمل القاعدية بدل النظم الهرمية والبيروقراطية ، بالإضافة إلى التنوع والتعدد في أماكن العمل [2].

---

[1] ياسين طرشي ، مرجع سبق ذكره.

[2] الموقع الاكتروني ، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129299 ، **مفهوم العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية** ، تاريخ التصفح : 15/مارس/2016 ، الساعة .00: 15.

خلاصـــــة الفصل :

إنطلاقا مما سبق ذكره في هذا الفصل تم الوصول الى عدة نقاط هـــــي كالتالي :

- من خلال البحث في تاريخ الحكم الراشد وجدنا أن أصوله ترجع إلى التكوينات الأولية لبناء الدولة الإسلامية في عصر 'الرسول صلى الله عليه و سلم' و فيما بعد في العديد من الأدبيات الأجنبية، ومن بعد تم طرح هذا المفهوم من قبل المؤسسات الدولية لعدة أسباب حدثت في الساحة الدولية.

-مفهوم الحكم الراشد شهد تعريفات عديدة و مختلفة بين المؤسسات الدولية من جهة و الأكاديميين من جهة أخرى إلاّ أن المتفق عليه هو نوعية إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة أو التسيير الرشيد والجيّـــــد ، كما تضمن مفهوم الحكم الراشد مجموعة من المقومات والمعايير و المؤسسات التي تتداخل وظائفها و تتكامل من أجل تحقيق الأهداف المرجوّة و إحداث التنمية ، كما تم الإتفاق من قبل الكثير من الدراسات على أن للحكم الجيد ثلاث أبعاد والمتمثلة في: البعد الإداري، البعد السياسي و البعد الاقتصادي إلاّ أن للحكم بعدا قانونيا لكونه يضمن تجسيده، بالإضافة إلى البعد الإنساني الذي أشار إليه الدكتور عنتره بن مرزوق إذ رأى بأنه الحكم الذي يعزز و يصون رفاه الإنسان و يحفز قدراته.

- من خلال طرح مختلف التعاريف للتنمية والتنمية المحلية أن التنمية بصفة عامة هي العملية التي تسعى من خلالها الدول المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية، والتنمية المحلية هي العملية التي تسعى إلى تحسين الأحول المعيشية على المستوى المحلي من خلال المشاركة الإيجابية للمجتمع.

-كما تم التطرق أيضا إلى التطور التاريخي لمصطلح التنمية ، حيث أنّ ظهور مصطلح التنمية كان في القرنين الرابع والخامس عشر عند مفكري علم الإجتماع والإقتصاد، أما التنمية المحلية فظهورها كان في منتصف القرن العشرين ، كما أن للتنمية المحلية مقومات وخصائص تقوم عليها وتتميز بها التنمية المحلية أهمها وجوب مشاركة أفراد المجتمع المحلية فيها ، والإعتماد على الموارد المتوفر ة على المستوى المحلي ، مع

ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي.. ، كما أن للتنمية المحلية ثلاثة أبعاد رئيسية والمتمثلة في البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئـــي.

– للحكم الراشد والتنمية علاقة ضرورية تكاملية وترابطية، لا من الناحية التاريخية من خلال تزامن ظهورهما وتطورهما، ولا من ناحية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الحكم الراشد وهي تحقيــق التنمية، بحيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية في غياب حكم رشيـــــد.

– للحكم الراشد والتنمية علاقة جدلية بالديمقراطية، فكما أن الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، كذلك فإن التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية.

– أيضا للحكم الراشد والتنمية علاقة بالعولمـــــة، وذلك من خلال الدور الكبير الذي ساهمت به في تجسيد الحكم الراشد عن طريق التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال وإدخال أساليب إدارية جديدة (الإدارة الإلكترونية)، كذا مساهمتها في رقي وإزدهار وتنمية المجتمعات من خلال الإنتشار الواسع للثقافات وتنوعها .

الفصل الثاني

سبل تفعيل مبادئ الحكم الراشد على الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلـــي

لقد عرف الإنسان الإدارة منذ أن استخلفه الله على الأرض، فتولى إدارة الأنشطة التي وفّرت له الأمن والقوت والملبس والمأوى والعلاقات والعمل... وغيرها من الاحتياجات الأساسية، ومع تطور الإنسان وانتقاله من مجتمع أسري بسيط إلى مجتمع قروي ثم إلى مجتمع مدني متحضر، كانت أساليب الإدارة التي يتبعها في حياته تتطور وتتغير بما ينسجم مع هذه التطورات والتغيرات، فالإدارة ذاتها ليست بالشيء الجديد، ولكن أساليبها وأهدافها ومضامينها هي التي كانت دائما تتطور وتتغير مع تطور حياة الإنسان إلى أن وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم.[1]

وبشكل عام هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم والمتمثلة في الأسلوب المركزي (الإدارة المركزية) والأسلوب اللامركزي (الإدارة المحلية) ، هذه الأخيرة وباعتبارها موضوع الدراسة في هذا الفصل ، تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تأخذ وتعمل به لتسيير وتسهيل شؤونها على المستوى المحلي.

انطلاقا من هذا التقديم سوف نتناول في هذا الفصل سبل تفعيل مبادئ الحكم الراشد على الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلـــي، حيث نتطرق في المبحث الأول منه إلى التعريف بالإدارة المحلية، ثم مستويات الإدارة المحلية في الجزائر(الولاية ، البلدية) ، وظائفها ومقوماتها ، ثم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى مفهوم الإدارة المحلية الرشيدة (الحوكمة المحلية)، بدءًا بتعريفها ، ثم الخصائص التي تتميز بها والمقومات التي ترتكز عليها ، ثم الفواعل التي تقوم بها.

[1] للمزيد من الاطلاع أنظر كل من أرسطو السياسات وكيفية نشوء الدولة حيث يرى بأنها بدأت بالأسرة ثم القبيلة والقرية حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وبالتالي فكل شيء ينطلق من البسيط إلى المعقد أو من الجزء إلى الكل.، كذلك مؤلف ابن خلدون المقدمة، والذي يتحدث عن دور التجمع البشري كعامل لقيام الدولة وما يقع فيها من تنظيم وإدارة وحكم وغيرها. كل هذا موجود في مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث من الكتاب الأول في الملك والخلافة وان الدولة تحصل بالقبيل والعصبية، ص 168.

بينما خصصنا المبحث الثالث إلى آليات تجسيد مبادئ الحكم الراشد على الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية انطلاقا من تقوية وتوسيع اللامركزية ، ثم توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال،ثم تفعيل المشاركة المجتمعية في تسيير الشؤون المحلية ، والعمل بالإدارة بالشفافية على المستوى المحلي.

المبحث الأول : مفهوم الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية

من الصعب تقديم تعريف دقيق وشامل للإدارة المحلية، وذلك راجع إلى التباين والإختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرون في مجال الإدارة بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة، ولكي نثري الموضوع يجب إعطاء بعض وأهم التعريفات التي تطرقت إلى الإدارة المحلية من خلال ما يلي :

- تعرف الإدارة المحلية على أنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر اختصاصات تحت إشراف السلطة المركزية[1]
- كما تعرف بأنها عبارة عن " **تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإداريين على أساس إقليمي ، وذلك بأن يتخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور وفي أغلب الأحيان منتخبا من قبل الأفراد أنفسهم، وتتمتع بنوع من الاستقلال الإداري والمالي مع خضوعه لإشراف رقابة الحكومة المركزية في إطار ما يسمى بالوِصاية الإدارية.** "[2]
- وتعرف الإدارة المحلية أيضا على أنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها وتعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون.

---

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، **دور الحكومة في تحسين الادارة المحلية ، مذكرة لنيل درجة الماستر** في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية وإقتصادية، الجزائر ، جامعة سكيكدة،: 2013، ص37.

[2] محمد على الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر** ، (دراسة مقارنة)، ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان : 2009، ص40.

- يعرفها الكاتب الفرنسي **Waline**بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية الى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين[1].
- وكمجالس منتخبة يعرفها **كرام مودي** بأنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين لسكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.[2]
- بينما يعرّفها **العطار :** بأنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة المركزية .
- يعرّفها الأستاذ **سمارة الزغبي** على أنها أسلوب للإدارة يتم بمقتضاها تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[3]
- أوهي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية، بما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا، والهدف منها هو توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين[4]

لتقييم هذه التعاريف نرى أن الإدارة المحلية هي عبارة عن عملية تقوم على توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخوّلة بذلك (المركزية) في العاصمة إلى هيئات محلية

---

[1] عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بسكرة نموذجا)** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة بسكرة ، الجزائر :2012-2013 ، ص 14-15

[2] سليمان أعراج ، **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2000-2010** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر 03 : 2010-2011 ، ص18

[3] المرجع نفسه ، ص18-19

[4] عبد العزيز صالح بن حبتور ، **الإدارة العامة المقارنة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن :2009، الطبعة الأولى ، ص253.

منتخبة عبر التراب الوطني ، كما هو الحال في الجزائر لأحكام الدساتير الجزائرية خاصة دستور 1989 و 1996 (على أن الدولة تستمد مشروعيتها من الشعب)[1] وبالتالي فنظام الإدارة المحلية نظام إداري يتمتع بالاستقلالية، ولامركزي ة تقوم على منح الوحدات الإدارية المحلية بالإشراف والرقابة على أداء وظائفها ومهامها وهو ما جاء واضحا وردا صريحا على كل المشككين في طبيعة النظام الإداري المتبع كما هو محدد في المادتين 15 و 16 على التوالي وفي نفس دستوري 1989 و 1996 [2].

المطلب الثاني :مستويات الإدارة المحلية في الجزائر.

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر شخصيات معنوية تمثيلية والمتمثلة أساسا في البلدية والولاية :

1- الولايـــــة :إن الولاية هي وحدة ومجموعة إدارية لامركزية وإقليمية وجغرافية مُنحت الاستقلالية والشخصية المعنوية كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي بالأساس وليس على أساس فني أو موضوعي [3]، كما تمثل الولاية أيضا السلطة الوصية على البلدية ، لهذا سوف نتطرق إلى تعريف الولاية في مختلف النصوص القانونية والدساتير .

عرّفت المادة الأولى من الأمر 69-38 المؤرّخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية بأنها :(**الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة**)[4]

---

[1] المادة 11 من الدستور الجزائري لسنة 1989 وكذلك نفس المادة لدستور 1996.

[2] تنص المادتين على ما يلي:المادة: 15 الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية . البلدية هي الجماعة القاعدية.
المادة: 16 يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسييرالشؤون العمومية

[3] عتيقة جديدي ، مرجع سبق ذكره ، ص37

[4] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية** ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر : 2012، ص 115

كما عرّفت أيضا بموجب المادة الأولى من قانون الولاية 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 على أنها :**(الولاية هي جماعة كوصية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة تنشأ الولاية بقانون)**[1].

عرّفت الولاية أيضا في المادة الأولى من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 29 فيفري 2012 على أنها **(الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل المجالات والاختصاصات المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب ، وتحدث بموجب القانون).**[2]

2- البلديـــــــــة :

البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية ، كما أنه أداة لتحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة التي تساعد المواطنين على إستثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية .

تعتبر البلدية في الجزائر هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم الاجتماعية والإقتصادية ...الخ في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يسندها ويخوّلها لها القانون، لذلك نجد هناك عدة تعريفات متشابهة للبلدية في الجزائر من خلال مختلف تعريفات الدساتير والقوانين الجزائرية.

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره، ص54

[2] قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية ، عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012 ، ص 09.

عرّفت المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 1967 بأنها **(البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)**[1]

كما عرفت بموجب المادة الأولى من قانون رقم 09-08 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية: **(البلدية هي جماعة إقليمية أساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)**[2].

وتعرف أيضا بموجب المادة الأولى من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 على أنها: **(البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وتحدث بموجب القانون)**[3]

المطلب الثالث : وظائف ومقوّمات الإدارة المحلية.

أولا :وظائف الإدارة المحلية

هناك عدة وظائف أسندت للإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة (ولاية ، بلدية) بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها، ويمكننا حصر هذه الوظائف فيما يلي :

ـ **الأمن والنظام العام** : فيما يخص هذه الوظيفة فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها ، كما تعمل كذلك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها ، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في توفير راحة المواطنين من تقديم مختلف الخدمات ، وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهدد إستقراره.

---

[1] عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره، ص48

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـــ22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.Pdf

ـ **المصلحة العامة المحلية** : تقوم مؤسسات الإدارة المحلية بعمل هام جدا فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية ، لذلك نجد أن الإدارة المحلية اليوم مطالبة بتكييف أساليب عملها وتعاملها مع المواطنين بكل المتغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع ونظامه الإجتماعي ككل ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، حيث أنها مطالبة باعتماد أسلوب المرونة والتفهّم لطبيعة العلاقات الاجتماعية وانعكاساتها على تصرفات وسلوكيات المواطنين .

ـ **حماية الثقافة والعادات المجتمعية:** بحيث تقوم أيضا بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية والأعراف الثقافية والاجتماعية.[1]

ـ **الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن** : تتم هذه العملية من خلال تنمية روح المشاركة الفعلية لدى المواطنين في إدارة شؤونهم ، وإعلامهم بما يجري وإطلاعهم على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطنين وإدارتهم، مما يؤدي إلى إحساسهم بدورهم وارتفاع روحهم المعنوية ، وتقبلهم لما تفرضه الهيئات المحلية من التزامات وتكاليف.[2]

ثانيا :مقوّمات الإدارة المحلية.

من أهم العناصر والركائز التي تقوم عليها أجهزة الجماعات المحلية أو التنظيم المحلي عموما والجماعات المحلية الجزائرية على وجه الخصوص ما يلي :

– **وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية** :نقطة البداية في الإدارة المحلية الاعتراف بأن ثمّة مصالح إقليمية، من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها فإذا كان من الضروري أن

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره، ص42

[2] هاني علي الطهراوي، **قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن : 2004 ، الطبعة الأولى ، ص 07.

تهيمن الدولة على مرافق الأمن والقضاء والمواصلات بين كافة أرجاء الإقليم ، فإن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم... الخ ، ما يُحسَن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة فهي التي تلبي حاجاتهم بإعتبارها الأقدر على إشباعها[1].

-**إنشاء و قيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة** :الركن الثاني من أركان الإدارة المحلية هو وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية، بحيث يأخذ هذا الاستقلال شكلين مالي وإداري ، والاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته في إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وأن تكون لديه القدرة المالية والإدارية للقيام بالواجبات الموّكلة إليه[2].

والحقيقة في هذا المقام أنّ السلطات المركزية لم يثبت أنها تدخلت في يوم من الأيام لأنّ المنتخبين المحليين قد نجحوا في إدارة الأعمال والواجبات المحلية، وهل من المعقول أن تسعى الدولة ممثلة في سلطاتها المركزية أن تحطم نجاحاتها بيديها.

- **الخضوع للرقابة الإدارية** :الإستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية ليس إستقلالا مطلقا ، بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد على أن الخدمات المختلفة تؤدّى لسكان الوحدة المحلية بكفاءة ومساواة وتأخذ هذه الرقابة عدة أشكال من خلال الرقابة على الهيئات ذاتها والرقابة على الأشخاص والرقابة على الأعمال[3].

فالسلطات المركزية لا تقف مكتوفة الأيدي أمام تجاوزات السلطات المحلية، لأنّ المسؤولين المحليين ليسوا ملائكة أو مخلوقات مكتفية ولا تحتاج لآي شيء فهم بشر

---

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره ، ص44

[2] محمد علي الخلايلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

[3] وفاء أفالو وأمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص46

يصيبون ويخطئون ولذلك فمن المنطقي جدا أن تحدث بعض التجاوزات هنا وهناك، وقد تكون في حالات أخرى الغالبة، ولذلك فإنّ السلطة المركزية بما لديها من سلطة رقابية تقوم بكبح هذا الوضع، كيف لا وقد قال مونتسكيو في مؤلفه المشهور روح القوانين السلطة توقف السلطة Le pouvoir arrêt Le pouvoir، وإننا لا نعتقد أن السلطات المحلية في الجزائر في المرحلة الراهنة قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة اتجاه مختلف مواضيع التنمية والشأن المحلي دون الوصاية من المركز.

المطلب الرابع : أهداف الإدارة المحلية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها ولكن وتوخيا للاختصار سوف نحصرها في مجموعة رئيسية هي كالآتي:

1 ــ الأهداف السياسية : ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ وفي إطار ذكر تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية :

– التعددية : يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر الجماعات المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للجماعات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة ...وغيرها[1].

– الديمقراطية والمشاركة : تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة المحلية وهي التي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا عل مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع

[1] عتيقة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص22

المشاريع ، حيث تعتبر الإدارة المحلية بمثابة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي للدولة ككل.

– تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة (اللامركزية).

2 ــ الأهداف الإدارية :يمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي :

– النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

– التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم في ظل الأسلوب المركزي.

– خلق روح التنافس بين الوحدات المحلية ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض.

– تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

3 ــ الأهداف الاجتماعية :تكمن الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية فيما يلي :

– تسهر الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية ، بما يضمن تفهم الطرفين لإحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

– دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإرادته ورغبته في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للمواطن.

– إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسّع نطاقها ، وهي أيضا وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتلبيتها واتساع رغباتهم وميولهم[1].

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره ، ص39–40

المبحث الثاني : مفهوم الإدارة المحلية الرشيدة (الحوكمة المحلية)

قد يظهر من العنوان السالف أنه مشابه لعنوان المبحث الأول، ولكن للتوضيح فما أردنا أن نبيّنه هنا وهو أن الإدارة العامة في المركز أو في الأقاليم قد عرفت مرحلتين من التطور مرحلة في عهد الحزب الواحد ومرحلة أخرى في عهد التعددية الحزبية، وحتى بالنسبة لمرحلة التعددية الحزبية فقد عرفت في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا من خلال الانتقال من مصطلح الإدارة المحلية إلى مصطلح الحوكمة المحلية أو الإدارة المحلية الرشيدة، وكما هو معلوم فإنّ مبادئ الحكم الرشيد لم تكن معروفة قبل هذا، ولكن التطورات العالمية فرضت على الدول انتهاج هذا الأسلوب، وهو العودة إلى المحليات.

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية الرشيدة.

يوضّح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن (ICMA) الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 أن نظام الحوكمة المحلية يجب أن يتضمن ما يلي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

أما Landell Mills فقد عرف الحوكمة المحلية بأنها استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المحلية.

بينما يعرفها charlick بأنها الإدارة الفعّالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي[1].

ما يلاحظ في هذين التعريفين هو ربطهما بين البعد السياسي والإداري أي بين الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي والفعالية التي يتم بها إدارة الشؤون المحلية.

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة المحلية بأنها مجموع العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات وتطبيقها ، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الاجتماعيين (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي تتم بها تسيير الشؤون المحلية .

كما يعرّفها الباحث Anwar shahبأنها مجموعة من الآليات والعلاقات والمؤسسات على المستوى المحلي، والتي من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم والحوار فيما بينهم بما يدعم الديمقراطية التشاركية[2]

المطلب الثاني : خصائص ومقوّمات الإدارة المحلية الرشيدة.

لقد ورد في تقرير البنك العالمي عن إفريقيا جنوب الصحراء من النمو إلى التنمية المستدامة 1989 ثمانية مقومات للحكم الراشد والتي تعتبر نفسها فيما يتعلق بالإدارات المحلية، انطلاقا من قاعدة أن الكل هو مجموعة من الأجزاء، وبدون هذه الأجزاء لا يكون الكل، فالأقاليم المحلية من بلديات وولايات هي في الحقيقة من يشكل الدولة

---

[1] حسن العلواني ، **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي**، في كتاب **الحكم الرشيد والتنمية في مصر** ، لـــ مصطفى كامل السيد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة : 2006، ص79-80

[2] بلال خروفي ، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة ورقلة، الجزائر : 2011-2012 ،ص47-48.

وشريانها ودمها وأعضائها، ويبقى المركز يلعب دور الدماغ والقلب كمحرك وموزع للأدوار بينها.[1]

- **المشاركة** :بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات ،إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم ، وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات ، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة يتمكن المواطنين من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم ، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[2].

-**المساءلة** :بمعنى خضوع صناع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- **الكفاءة والفعالية** :تعبر عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم ، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

- **الشفافية** :بمعنى إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الحكومة و الأجهزة المحلية وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة ، كما أن مساءلة

---

[1] ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، جوان 2014، ص 12، 13.

[2] حسن العلواني ، مرجع سبق ذكره ، ص80-81

الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

- **الإستجابة** :أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

- **الشرعية** :بمعنى قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند الى حكم القانون والعدالة ، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع[1].

المطلب الثالث : فواعل(عناصر) الإدارة المحلية الرشيدة

على غرار الحوكمة في بعدها الوطني الشامل، وبهدف التطبيق على أرض الواقع، فهي تقتضي أن يتم تكييفها مع المجال المحلي ولذلك يقال الحوكمة المحلية وهي تعمل وفق نفس النمط المركزي ففي هذا المستوى أيضا نلحظ وجود فواعل رسمية وأخرى غير رسمية :

ـ تنسيق عالي بين المركز والفرع لبناء دولة قادرة وفاعلة : فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية :

- ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل.

[1] بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة **للملتقى الوطني** حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر2008. بجامعة تلمسان ، ص 04.

– وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها. – تغطية الحاجات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية.

ـ **سلطات محلية مؤهلة:** إذ لابد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الثقافة السائدة التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.

–**مجتمع مدني مشارك وفعّال :** لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين ينبغي أن يكون هناك اتصال دائم ومستمر، هذا ما يعني ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية، واسع الاتصال، وقادر على جمع الآراء والتعبير عنها.

ـ **قطاع خاص تنافسي** : يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين وذلك بالهيكلة والتنظيم الجيّد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.[1]

[1] بلال خروفي، مرجع سبق ذكره ، ص49–50.

المبحث الثالث : آليات تجسيد مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي لتحقيق التنمية

المطلب الأول : تقوية وتوسيع اللامركزية

المقصود باللامركزية الإدارية أنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة.[1]

كما تعرف أيضا بأنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارسة الوظيفة الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.[2]

كما أن فكرة تحقيق اللامركزية ووجود تنظيم اجتماعي أكثر اتساما بالمساواة ، سوف يحقق تنمية سريعة كما يؤدي إلى نشوء روابط قوية بين الإدارات والمجتمعات المحلية مما يحسن أداء الخدمات وتقليل احتمالات الاستئثار المحلي بمنافع برامج التنمية [3]، كما يؤدي تطبيقها كذلك إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها تنال جزء منه لسد حاجياتها [4] وقد خلص البنك الدولي إلى اتخاذ إجراءات عديدة لتعزيز أوجه التعاون الإنمائي بين المجتمعات المحلية والحكومات من خلال ما يلي :

---

[1] طاهر حسين ، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية** ، دار الخلدونية ، الجزائر: 2012، الطبع الثانية ، ص 40.

[2] محمد الصغير بعلي ،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر2004، ص9.

[3] محمد حسن دخيل ، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة** ، منشورات الحلبى الحقوقية ، لبنان : 2009 ، الطبعة الأولى ،ص 179-180

[4] محمد الصغير بعلي ،**الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص37.

– حث المجتمع المحلي على المطالبة بإدارة عامة أفضل وتوفير أحسن الخدمات من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع.

– إقامة شبكات إتصال مكثفة بين الدولة والمجتمعات المحلية وتزويد هذه المجتمعات بالمعلومات والمساعدة.

– تغيير أسلوب عمل الهيئات المحلية عن طريق ممارسة الضغط عليها من أعلى ومن أسفل.[1]

إن المشاكل التي تتخبط فيها الجماعات المحلية إنما ترجع أساسا إلى عدم تمتعها بالاستقلالية الكاملة سواء في عملها وسيرها ، إذ أن النظام الجزائري، وإن كان يمنح بعض الصلاحيات للجماعات المحلية، إلا أنه لم يعطيها صلاحيات التحكم والقيادة التي تقتضيها اللامركزية، وأن اعتماد السلطات المركزية لنظام اللامركزية من خلال الجماعات المحلية يقتضي التزامها بكل مقوِّمات هذا النظام.

وبالرغم من أن الدستور الجزائري ومختلف النصوص القانونية يكّرس بوضوح استقلالية الجماعات المحلية ، إلا أن الواقع يعكس غير ذلك ، إذ أن الجماعات المحلية تبقى تعاني من مشكلة ضعف وعدم كفاية مواردها المالية ، مما يجعلها غير قادرة على الاضطلاع بمهامها ووظائفها الحيوية ، بل أكثر من ذلك فإننا نجدها قد فقدت في الواقع استقلاليتها المكرّسة دستوريا ، نتيجة استحواذ الدولة على برامج الاستثمار والتجهيز والإعانات الموجهة للجماعات المحلية ، وهو الأمر الذي يقيّدها على مستوى اتخاذ القرار وتخطيط وتحقيق التنمية المحلية[2]

[1] محمد حسن دخيل ، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] نضيرة دوبالي ، مرجع سبق ذكره، ص، 147– 148.

بهذا الشكل يظهر أن مشكل عجز ميزانيات الجماعات المحلية بصفة خاصة وظاهرة الركود في العمل التنموي المحلي بصفة عامة ، إنما يرجع إلى عدم تمتعها بالاستقلالية اللازمة التي تقتضيها اللامركزية.

المطلب الثاني: توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

يقتضي الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير لكل المجهودات القانونية والاجتماعية المكرّسة، إذ أن تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية و إدخال التقنيات الحديثة في التسيير أصبح يطرح نفسه أكثر من أي وقت مضى، وهي التقنيات التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد إنفاقها وإرساء قواعد الشفافية والمحاسبة بفتح قنوات الاتصال والمشاركة، في الأخير تحقيق الربح والإنتاجية في المشاريع التنموية على المستويين المحلي والوطني.

أولا:تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية

إن المقصود بالحكومة أو الإدارة المحلية الإلكترونية، استخدام المعلومات، وبالأخص تطبيقات الانترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمات لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة.

ثانيا: عناصر الإدارة المحلية الإلكترونية

– تتكون الإدارة المحلية الإلكترونية من عدة مستويات هي الولاية والبلدية، ولابد من الربط الإلكتروني بين هذه المستويات، تسهيلا لإنجازالأعمال والقيام بالمهام.

– تقديم الإدارة المحلية الإلكترونية مختلف الخدمات مثل، الطلبات، الدفع المالي الإلكتروني، عمليات التصويت والانتخاب، تحصيل الشكاوي والحصول على المعلومات والبيانات المختلفة.

– خلق الإدارة المحلية الإلكترونية قنوات خدماتية مختلفة للتواصل مع المستخدمين، كالفاكس، والحاسوب والتلفزيون...إلخ.

ثالثا:وظائف وأهداف الإدارة المحلية الإلكترونية

يمكن مناقشة جملة من الأبعاد تعكس وظائف الإدارة المحلية الإلكترونية وأهدافها في ذات الوقت :

أ– **توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين :** فمعظم الإدارات المحلية التي طبقت مفهوم الحكومة الإلكترونية بدأت بناء مواقعها الإلكترونية بتوفير المعلومات ثم توسعت لتوفر ميزة البحث عبر المواقع وانتقلت بعدها إلى توفير ميزة تبادل المعرفة بين الأطراف المختلفة، وتوفر المواقع الإلكترونية للوحدات المحلية معلومات تتعلق بالهيكل التنظيمي للحكومة، معلومات عن من يمكن الاتصال بهم للحصول على الخدمات، بيانات عن التنمية الاقتصادية، جدول أنشطة الإدارة المحلية ، محاضر الاجتماعات، ومعلومات تتعلق بالتشريعات المحلية.....وغيرها .

ب– **زيادة كفاءة الإدارة المحلية :** فاستخدام التكنولوجيا في عمل الإدارة المحلية يشير إلى عملية مكننة جميع مهامها وأنشطتها الهادفة إلى تبسيط الإجراءات وتسريع الإنجاز ، وتحقيق الفعالية والاستجابة والمشاركة في الخدمات، وضمن مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية يمكن ممارسة مجموعة من التطبيقات العملية مثل البريد الإلكتروني بين الإدارات المحلية وأنظمة المحاسبة والموازنة واجتماعات المجالس المحلية عبر الانترنت. بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية يمكن للوحدات المحلية أن توفر فرصا أوسع

جـــ– **دعم المشاركة الشعبية وتحقيق الديمقراطية الإلكترونية :**ذلك بمشاركة المواطنين في كل أو جل القضايا والمسائل المحلية ، مثل الحملات الانتخابية ، تسجيل أصوات الانتخابية ونتائج الاقتراع ، استطلاع آراء المواطنين ، عقد اللقاءات والمنتديات الجماهيرية ، إتاحة فرص الوصول إلى محاضر المجالس المحلية.

د- القيام بالتبادلات الإلكترونية : حيث تسمح استخدامات تقنيات التكنولوجيا بعملية تبادل الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية بالمال المطلوب تقديمه مقابل الحصول عل تلك الخدمات ومثال على ذلك : الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب ، تجديد رخص السياقة، الدفع الإلكتروني مقابل الانتفاع بالبرامج الترفيهية التي تقدمها الوحدات المحلية ...إلخ.

هـــ- تحسين الاتصالات الداخلية : يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية عملية تسهيل الاتصالات الداخلية ، فهي تسمح لمديري ورؤساء الوحدات المحلية من الإطلاع على أنشطتهم ومتابعتها ، والإطلاع على مختلف العمليات الإدارية والإجراءات التي تتم على مستوى الإدارات المحلية ، كما توفر أيضا إمكانية التصديق على الوثائق وتوزيعها إلكترونيا ، بدلا من طباعتها ومراجعتها ورقيا ، استثمارا للوقت وتسريعًا للتعاملات في الوحدات المحلية[1].

إن تشخيص وضعية الجماعات المحلية الجزائرية في هذا المجال يكشف أنها في تأخر كبير في تطبيق الإدارة الإلكترونية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وهذا بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال والتي تهدف إلى إحداث :

- شبكة معلوماتية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- نظام معلومات جغرافي لمتابعة العمليات المحلية للتنمية.
- بنك معلومات يتضمن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.
- خلية مكلّفة بتسيير ومتابعة نظام المعلومات[2].

---

[1]. حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (التجربة الجزائرية)، **مذكرة لنيل درجة الماجستير** في العلوم السياسية ، تخصص الرشادة والديمقراطية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر : 2009-2010، ص 154.

[2] نضيرة دوبالي، مرجع سبق ذكره ، ص 154

إن التأخر المسجّل في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية و تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في الجزائر وخاصة على المستوى المحلي ، إنما يبرهن على الفشل وانعدام الثقة بين الإدارة والمواطن، إذ أن المواطن لا يشعر بالاطمئنان في اتصاله بالإدارة المحلية، حيث تقتضي هذه الوضعية من السلطات المركزية والجماعات المحلية على حد سواء ، ضرورة الاستثمار في مجال الإعلام والاتصال ، وهذا بالتكفل بالمحاور التالية :

- توفر البنية التحتية اللازمة من تقنيات شبكات اتصال ونقل المعلومات وغيرها من الوسائل التي تسهل للوحدات المحلية القيام بأعمالها وتأدية وظائفها.
- التغيير في الهياكل التنظيمية للوحدات المحلية وأساليب أدائها للأعمال بما يتناسب مع منطق الحكومة الإلكترونية القائم على المرونة والسرعة في الإنجاز وحسن معاملة الزبون وغيرها.
- سن التشريعات والأطر القانونية التي تؤكد التوجه نحو الحكومة الإلكترونية وتدعمه.
- حصول الإداريين على المهارات الجديدة والأنظمة الإدارية الحديثة ليتمكنوا من تحسين مستوى الخدمات والاستجابة إلى طلبات المواطنين المختلفة بكفاية وفعالية [1] ومن خلال الاهتمام بمحور التكوين ، في مجال استعمال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة للاتصال.
- عصرنة الإدارة عن طريق تجهيز كل المصالح بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- إعداد واستعمال برمجيات عن طريق الإعلام الآلي ، التي تسمح بأداء مختلف الوظائف الحيوية التي تقوم بها الجماعات المحلية مثل : تسيير المستخدمين ، تسيير الانتخابات ، الحالة المدنية ، متابعة تنفيذ البرامج التنموية ، المحاسبة العمومية...وغيرها من الوظائف.

[1]- زهير الكايد ، **الحكمانية قظايا وتطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة : 2003 ، ص131. Pdf

– وضع شبكات اتصال محلية وأخرى متوسطة ، تسمح بالربط بين البلديات ، الولايات ، والوزارات الوصية، وتمكّن من الاتصال وتبادل المعلومات والمراسلات في الوقت المرغوب فيه.

– وضع مواقع إلكترونية لكل البلديات والولايات والتي تسمح بما يلي :

1. عرض نشاطات الجماعات المحلية لإعطاء الفرصة للمواطنين لمراقبة ممثليهم المنتخبين ، وتمكينهم من إبداء رأيهم فيما يخص النشاطات التنموية.
2. توفير خدمات مستمرة ودون انقطاع على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع ، وبالتالي استدراك الوقت الضائع نتيجة التغيّبات وغلق مكاتب الإدارة.
3. التخفيف من حدّة البيروقراطية، من خلال تقديم الخدمات عن بعد ، دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الإدارة[1].

في الأخير ومن خلال ما سبق تبيّن أن توسيع تطبيق الإدارة الإلكترونية والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في سير الجماعات المحلية ، هو مطلب أساسي لتحقيق الرشاد في الحكم ، إذ أنها تسمح للجماعات المحلية بربح الوقت والتكفل بالانشغالات التنموية الحقيقية بمشاركة المواطن ، وتمكنها من ترشيد الإنفاق على المستوى المحلي وخلق موارد جديدة تدفع بها إلى تحقيق الأهداف المسطّرة والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثالث : تفعيل المشاركة المجتمعية في تسيير الشؤون المحلية

أولا : أهمية المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية

تكمن أهمية المشاركة في تحقيق التنمية المحلية ، ذلك لكونها :

– تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.

[1] نضيرة دوبالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 – 155.

– تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.

– تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع.

– تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.

– تعمل على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس السياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.

– تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة ، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.

– تزيد من المشاركة و الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.

ثانيا : أهداف المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية

إن إشراك الأفراد المحليون في عمليات التنمية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالتالي :

– الهدف الأساسي منها هو إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديمقراطية والشعور بسيادتهم داخل وطنهم.

– تهدف المشاركة إلى ضمان التأييد الشعبي للمشروعات التنموية.

– تهدف إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها.

– تهدف أيضا إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال المساعدات والمبادرات المحلية ، بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد المحلية المتاحة .

– تعمل المشاركة على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعّم شعورهم بالواجب ، مما يلزمهم ويشجعهم على أداء واجبهم تجاه مجتمعهم المحلي على أكمل وجه.

ثالثا : مستويات المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية

أ)المشاركة على المستوى الفردي :في دراسة أجراها " كارل دوتش " في بداية الستينيات حدد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي :

– **المستوى الأول** :يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع حيث حدد "كارل دوتش" ستة شروط ، رأى أن توفر ثلاثة منها في شخص ما ، يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي :

- العضوية في منظمة سياسية ما.
- التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.
- مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
- الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيّقة المحيطة بالفرد.

–**المستوى الثاني :** يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

– **المستوى الثالث :** يشمل أولئك الذي يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطّع أو اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث، وعند الشعور بأن مصالحهم مهددة.

يمكن القول أن المشاركة على المستوى الفردي تنبع أساسا من حرص الفرد على أداء واجبه واعتباره كعملية اجتماعية سياسية ضرورية لتنمية مجتمعه ، فضلا عن شعوره بالالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباته نحوها ووعيه لأهميتها وضرورتها.

ب)المشاركة على المستوى الجماعي المنظّم :تكون المشاركة في هذا المستوى أكثر تأثيرا ، لأنها أكثر تنظيما ، حيث تتم عن تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف الهيئات المسؤولة ، مما يجعلها أكبر عائد وأقوى تأثير.

وتتخذ المشاركة على المستوى الجماعي عدة أشكال مثل : الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية والمهنية ، النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية ، الجمعيات السياسية والتعاونية....إلخ.[1]

رابعا :مؤشر المشاركة وتطبيقه في البلدية :

يحدد مؤشر المشاركة في البلدية عن طريق كفاءة المجالس البلدية وتحكّمها في الدور المنوط بها من خلال تشجيع الكفاءة والتأهيل في العنصر البشري داخل البلدية خاصة وأن الأمر يتعلق بمهام معقدة ومتشعبة بمجالات وميادين مختلفة اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وغيرها ، وأن الاهتمام بهذا العنصر بالذات في تركيبة المجلس المحلي البلدي من شأنه أن يكون دافع قوي الى الأمام ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي ، حيث يمكننا تحديد تطبيق مبدأ المشاركة على مستوى المجالس البلدية وذلك من خلال وضع مجموعة من الخيارات والمتمثلة في :

أ) خيار المجلس المنتخب كلياً : إن إتباع أسلوب انتخاب المجلس المحلي يعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية المحلية، كما أن الأخذ بهذا الأسلوب من شأنه أن ينفي تبعية المجالس المحلية لأي جهة كانت ، كما يضمن له الاستقلالية العضوية تجعله بعيدا عن ضغوط السلطة الإدارية المركزية حين القيام بمهامها واختصاصاتها القانونية، حيث أن هذا الأسلوب تبنّته الدول النامية لاسيما الجزائر ، فقد قام المشرع الجزائري منذ قانون

[1] محمد خشمون ، مرجع سبق ذكره، ص من 119 الى 122.

البلدية الأول لسنة 1967 بتكريس مبدأ الانتخاب الكلي للأعضاء والمجالس المحلية البلدية ، وكذلك تكريسه لنفس المبدأ في قانون البلدية لسنة1990.

أما القانون الجديد للبلدية(11-10) فقد خصص الباب الثالث منه تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، حيث نصت المادة 11 منه « تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري».

أما المادة 12 منه فقد نصت على أن " يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

ب) خيار الأسلوب المختلط (المزج بين التعيين والانتخاب) : نتيجة للعيوب الناتجة عن أسلوب الانتخاب ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجلس البلدي ، رأى المشرع الجزائري أنه من الضروري قيام مجالس بلدية تضم منتخبين ومعينين ، وكما هو الحال في المجالس البلدية في الجزائر وخاصة بعد التعديلات الجديدة لقانون (11-10) المتعلق بالبلدية ذلك بإحداث هيئة معينة والمتمثلة في الأمين العام ، بحيث تزداد أهمية العمل بهذا الأسلوب خاصة عند الافتقار للإطارات المؤهلة أو عدم قدرة المسؤولين المحليين على القيام بالمهام المنوطة بهم، وأن الهدف الأساسي منه هو الاستفادة من الإطارات والكفاءات في شتى الميادين ، خاصة أمام ما تعانيه الإدارة المحلية بصفة عامة والبلدية على وجه الخصوص من معيقات ومشاكل عدة ومتنوعة[1].

خامسا :مؤشر المشاركة وتطبيقه في الولاية :

تعد الولاية خلية أساسية في التنظيم المحلي الجزائري ، على أنها أحد أهم أطراف تجسيد وتطبيق الحوكمة على المستوى المحلي ، فطبقا للمادة الأولى من قانون الولاية

[1]وفاء أفالو ، أمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-81.

الجديد (12-07) ، شعارها " بالشعب وللشعب"[1]، هذا ويتعين العمل بتهيئة السبل والآليات الولائية عن طريق هيئات الولاية (المجلس الشعبي الولائي)، والتي تقوم بمختلف الاختصاصات والمهام في شتى المجالات والميادين ، لذا يتوجب علينا التطرق الى مؤشر المشاركة ومدى تطبيقه على مستوى المجالس الولائية وذلك من خلال :

أ) خيار المجلس المنتخب كليا : لقد تبنى المشرع الجزائري منذ قانون الولاية الأول لسنة 1969 مبدأ الانتخاب الكلي لأعضاء المجلس الولائي ، وتكرس ذات التوجه في قانون 1990 ، ثم في القانون الجديد للولاية لسنة 2012 ، حيث نص في المادة 12 منه بأن تعيين المجلس الولائي يقوم عن طريق الاقتراع العام والسري المباشر.

ب) خيار الأسلوب المختلط (المزج بين التعيين والانتخاب) : نتيجة العيوب الناتجة عن أسلوب الانتخاب والتعيين السابقين ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجلس الولائي ، رأى المشرع الجزائري أنه من الضروري قيام مجالس ولائية تضم منتخبين (أعضاء المجلس الولائي) ومعينين (الوالي والمدراء التنفيذيين) .

سادسًا : متطلبات المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية

إن مسألة مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية تطرح في بعض الحدود ،إذ ينبغي أن تكون هذه الثقافة قائمة على وعي المواطن بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع ، وقدرته على فهم مشكلات المجتمع ، وكذا تَمكنه في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر ، كل هذا يفرض بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة ، حيث تتحقق هذه المشاركة من خلال حق المواطن في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تسيير الشأن العام.

[1] قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، مرجع سبق ذكره .

– توفير المناخ العام الملائم الذي يجب أن يسود في المجتمع المحلي بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة ، حيث أن سيادة المناخ الديمقراطي تزداد معه بصفة آلية مشاركة الأفراد تلقائيا، والعكس يؤدي إلى العكس.

– توفّر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم ، سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها الأفراد لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن آرائهم.

– بالإضافة إلى أنه يجب خلق الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع وتشجيع قياداتهم على تحملها، وأن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة .

في مجال مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي، لابد من الإشارة إلى ضرورة التزام المواطن والإدارة ببعض القواعد لكي لا تكون في هذه المشاركة تعطيلا للسير الحسن للإدارة المحلية ونذكر بعضها فيما يلي :

–الأخذ بعين الاعتبار المشاركة الفردية والجماعية من خلال انضمام المواطن إلى الحركات الجمعوية.

– عدم تعدي مشاركة المواطن على المصلحة العامة.

– ضرورة وجود سياسة فعالة للاتصال بين الإدارة والمواطن[1].

إن الدولة و الجماعات المحلية الجزائرية مطالبة اليوم بتنظيم وتوفير قنوات الاتصال مع المواطن التي تسمح له بإبداء رأيه وتضمن له مشاركة فعلية في تسيير شؤونه المحلية وبما أن الاتصال لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية ولا يمكن أن يمارسه كل مواطن على حدا، وجب على المواطنين الانضمام في شكل قانوني ، بما ما يعرف بالمجتمع المدني ،

[1] نضيرة دوبالي ، مرجع سبق ذكره ، ص149–150.

والذي يشمل مجموع الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي كما سلفنا في الذكر، ذلك لإقرار مبدأ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المحلية المنشودة .

المطلب الرابع : تفعيل العمل بالشفافية الإدارية على المستوى المحلي.

أولا :أهمية وأهداف الإدارة بالشفافية في تحقيق التنمية المحلية.

يعد مؤشر الشفافية من أكبر الدعائم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة وهي عبارة عن إحدى معايير الحوكمة، حيث تلعب الشفافية دورا فعّال في اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة خاصة فيما يتعلق بآليات وتسيير الأجهزة المحلية والمرفقية، وأن تفعيل مبدأ الشفافية في تسيير المجالس المحلية ذلك عن طريق العلاقة التفاعلية بين الإدارة والأجهزة الرسمية والجمهور والتي من شأنها تؤسس لنظام معلومات واضح ومعلن، هذا الأمر يولد لاشك علاقة متينة بين المواطن والإدارة تقوم على أساس النزاهة والفاعلية في المعاملة [1]، في النهاية تتحقق أهداف الشفافية على المستوى المحلي والمتمثلة في:

– تقريب المواطن من الإدارة عن طريق إمكانية ممارسة الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

– تفعيل الإعلام وحرية الصحافة كسلطة رابعة من أجل مكافحة الفساد ونشر القيم الفاضلة.

– وضع المعلومات اللازمة بين أيدي المعنيين كاملة وغير ناقصة.

– تبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوي التي يتقدم بها المواطنين، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز دور المواطن في تسيير الشؤون المحلية، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام ، مع مراعاة مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

[1] عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

ثانيا : مستويات الشفافية الإدارية :حتى تتحقق فائدة الشفافية لابد أن تشمل المستويات التالية :

أ) المستوى الفردي : يعني توعية وزيادة إدراك المواطن عبر برامج التوعية حول طبيعة ومهام الإدارة ، والحقوق والواجبات التي ينبغي عليه القيام بها ، وذلك من خلال البرامج الإعلامية والمنشورات والملصقات اللازمة لإيضاح الإجراءات والخدمات الإدارية ، وإعلان القوانين المعمول بها للمواطنين.

يمكن تحقيق الشفافية على هذا المستوى بتطبيق برامج تثقيفية للموظفين بالتركيز على ضرورة توعيتهم وزيادة إلمامهم بالأبعاد التنظيمية والإدارية مع إعطاء أهمية لتعريفه بواجبه وحقوقه الوظيفية وإعطاء صورة واضحة وصادقة عن المنظمة وعن أهدافها وبرامجها والأنشطة التي تقوم بها .

ب) المستوى العام : يقصد به التزام الحكومة والإدارات العليا والمحلية بالقوانين المعمول بها ، وتوفير المعلومات التي تسمح بتفعيل دور الرقابة والمحاسبة وتقييم الأداء ، ويتعلق ذلك بالعمل على إعداد أدلّة للأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بالعمل والعاملين[1].

ثالثا : مؤشر الإدارة بالشفافية وتطبيقه في البلدية

يمثل مبدأ الشفافية مركزا هاما خاصة في قانون البلدية الجديد ، حيث تم تكريسه في العديد من المواد ، إذ جاء في المادة 11 من القانون «يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون».

ويجسد مبدأ الشفافية أيضا من خلال المادة 14 من القانون، حيث يمكن لكل شخص الإطلاع على أشغال مداولات المجلس الشعبي البلدي.

[1] بلال خروفي، مرجع سبق ذكره ، ص53-54.

أما المادة 22 منه فقد أوجبت على ضرورة تعليق جدول أعمال دورة المجلس الشعبي البلدي في قاعة الاجتماعات وفي أماكن المخصصة لإعلام الجمهور ، والمادة 26 من القانون جسدت مؤشر الشفافية في "أن تكون المجالس البلدية علنية ومفتوحة لجميع المواطنيـــــن"، وكذا تجسد مبدأ الشفافية في المادة 97 من القانون بقاعدة عامة تتعلق بتنفيذ القرارات حيث أقرت "**لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة أو بعد أو إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى**"

كما فرضت المادة 98 من نفس القانون " **على ضرورة إرسال نسخة من هذه القرارات للوالي خلال 48 ساعة ، وأوجب على إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور للجمهور بعد إصدار وصل الاستلام من الوالي**[1].

رابعا : مؤشر الإدارة بالشفافية وتطبيقه في الولاية

يمثل مؤشر الشفافية مركزا هاما ومرموقا ضمن المجالس الولائية ومن أجل تفعيل هذا المبدأ في تسيير مختلف أنشطة الإدارة والأجهزة الرسمية وعلاقتها مع المواطنين ، فقد أعطى قانون الولاية الجديد(12-07) أهمية كبيرة لهذا المبدأ من خلال وضع مجموعة من التدابير والإجراءات والتي أُدرجت في المواد التالية :

ففي المادة 18 من القانون أوجب لصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور ، ولاسيما الإلكترونية منها ، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

وفي المادة 26 أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية.

كما فرضت المادة 27 من القانون على يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس بغية السير الحسن لهذه المناقشات ، وهذا يعني أنه

[1] قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 165-191.

لا يمكن حضور إلاّ الأعضاء للجلسات العامة،أما المادة 60 من نفس القانون والمتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي بمكتب مؤقت ، بأن يلصق محضر النتائج النهائية لانتخابات الرئيس في مقر الولاية والبلديات التابعة لها والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية، كل هذا يكرس مبدأ الشفافية داخل المجالس الولائية [1]،لكن رغم تكريس القوانين وحثها على العمل بالإدارة بالشفافية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر إلاّ أن الواقع يعكس ذلك ، نتيجة غياب الوعي للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاهها من جهة ، ومن جهة أخرى استهتار الجهات المعنية بتفعيلها وتطبيقها والعمل بها من جهة أخرى ، إما لغياب ثقافة العمل بها أو خدمةً للمصلحة الشخصية.

خامسا: شروط الإدارة بالشفافية : من بين الشروط التي يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتّصف بالشفافية يجب : _ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيان لاستيفاء الشكل فقط ، أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت، أن تكون الشفافية شارحة لنفسها بنفسها دون غموض،يجب أن لا تُخِل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل، أن يعقب الشفافية مساءلة ، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة والمحددة لذلك[2].

[1] قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، مرجع سبق ذكره.

[2]- بلال خروفي ، مرجع سبق ذكره ، ص54 .

خلاصـــــــة الفصل :

انطلاقا مما سبق ذكره في هذا الفصل تم الوصول الى عدة نقاط هـــــي كالتالي :

- جل تعريفات الإدارة المحلية تركز على توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية وبين سلطات محلية منتخبة و تتمتع بالشخصية المعنوية.

– الإدارة المحلية في الجزائر تتشكل من هيئتين رئيستين هما البلدية والولاية باستثناء الدائرة كتنظيم خاص لا تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية.

– للإدارة المحلية وظائف تتمثل في الأمن والنظام العام والمصلحة المحلية العامة ، والاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن، كما لها مقومات وركائز تقوم عليها والمتمثلة في وجود مصالح محلية ، قيام أجهزة محلية منتخبة ، والخضوع للرقابة الإدارية.

– للإدارة المحلية أهداف تسعى لتحقيقها، منها السياسية كتحقيق التعديدية والديمقراطية والمشاركة ومنها الإدارية كتخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتسهيل الخدمات المحلية ومنها الاجتماعية كتحقيق حاجيات المواطنين وتلبيتها وكذا احترام حرية الأفراد وإرادتهم.

– بالنسبة لمفهوم الإدارة المحلية الرشيدة، فتركّز أغلب تعريفاتها على مجموع القواعد والعمليات التي يتم من خلالها اتخاذ ورسم القرارات وتطبيقها على المستوى المحلي مع إشراك مختلف الفواعل فيها– للإدارة المحلية الرشيدة خصائص ومقوّمات تتمثل في المشاركة المحلية، المساءلة الكفاءة والفعالية، الشفافية، الاستجابة، الشرعية ، كما أن لها فواعل تقوم بها متمثلة في وجود دولة فاعلة وقادرة ، سلطات محلية مؤهلة ، مجتمع مدني فعال ومشارك، قطاع خاص تنافسي – تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي يقتضي عدة آليات ، تتمثل أساسا في تقوية وتوسيع اللامركزية ، توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، تفعيل المشاركة المجتمعية في تسيير الشؤون المحلية ، تفعيل العمل بالإدارة بالشفافية على مستوى المحليات.

الفصل الثالث

التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية الجزائرية ومعوقات تفعيل وتجسيد الحكم الراشد وآفاقه المستقبليـــة

لا تكاد تخلو أي إدارة أو برنامج أو مشروع من مجموعة التحديات أو المعوقات التي تقف أمامه كحجر عثرة لعدم إتمامه، وهذا طبعا لوجود فئة لها مصالحها الخاصة التي تضطرها إلى الدفع نحو بقاء أو إستمرار الوضع ، كما هو حال مشروع الحكم الرشيد في الجزائر، فرغم الإرادة القوية لدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتغيير والإرادة الشعبية الجامحة لإرساء دعائم صرح دولة الحق والقانون، إلاّ أنّ العديد من العناصر في إدارات الدولة ليس فقط على المستوى المركـــــزي، ولكنها بالأساس على المستويات المحلية تدفع نحو إفشال كل تلك البرامج التي سطرها الرئيس، لأنّ مسألة نجاحها يعني إقصاء هذه العناصر من تلك الامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الراهن، فهم لا يقبلون بالكفاءات التي تعطل كل مصالحهم في المستقبل، بحكم علمهم مسبقا بدرجة وعي هذه الفئات الجديدة بالإجراءات والقوانين التي تمكنهم من إقصاء تلك العناصر الفاسدة بعد فترة وجيزة.

المبحث الأول: التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول : التحديات السياسية والقانونية(التشريعية).

أولاً : التحديات السياسية : تتمثل التحديات والعراقيل السياسية للإدارة المحلية الجزائرية أساسا في:

- نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية، مما أدّى إلى ضعف درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية.
- تعدد المشاكل داخل المجالس المحلية مما أدى إلى كبح المشاريع التنموية. وتعطيل الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية المنتخبة.
- ضعف مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي على اعتباره أحد أطراف الحوكمة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتكريس الديمقراطية على المستوى المحلي .
- إنخفاض أداء الأحزاب وقيامها بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد السياسي ، وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.
- عدم وضع معايير موضوعية للإنتقاء والترشح داخل المجالس المحلية المنتخبة ، مما أدى إلى ربط ترشح المواطن بجملة من العوامل المتحكمة فيه كالعروشية والجهوية، والمحاباة ...الخ ، على حساب المصلحة العامة.

ثانيا : التحديات القانونية والتشريعية : تعاني الإدارة المحلية في الجزائر العديد من المشاكل والعراقيل خاصة فيما يتعلق بجانب التشريع ونذكر منها :

أ) مشكلة التشريع : هذا العائق أكبر المشاكل التي تواجهها الإدارة المحلية في الجزائر ويرجع ذلك إلى :

– وجود بطئ في إصدار بعض التشريعات والإسراع في إصدارها في بعض الأحيان دون إستكمال دراستها.

– تعدد القوانين والتنظيمات وما يصاحبها من تعديلات سريعة تؤدي الى نتائج سلبية على العمل الإداري نذكر منها :

- تضارب الإختصاصات الوظيفية بين الأجهزة وداخل الجهاز .
- كثرة التحايل على القوانين ومحاولة تقصي الثغرات الموجودة.
- عدم إستقرار المعاملات الإدارية مما يضعف كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري[1].

المطلب الثاني: التحديات الماليـــــة

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال ، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدون الاعتماد كليا على الإعانات والدعم المركزي ، وعلى هذا الأساس فإن الإدارة المحلية لا تتمكن من سد حاجياتها المحلية والإنفاق عليها إلا إذا كانت تحت سيطرتها مالاً تغترف منه ، ومن الطبيعي أنه كلما كانت الإدارة المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية ، كان ذلك ضمانا لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها الإدارة المركزية[2].

وتتمثل التحديات المالية للإدارة المحلية الجزائرية أساسا فيما يلي :

- محدودية الموارد المالية والعجز في تحصيلها.
- المديونية وكثرة النفقات المحليـــــة.
- تفشي ظاهرة التهرب الضريبـــــي.

فحاجة الإدارة المحلية إذن إلى مواردها المالية أمر جوهري وضرورة ملحة تفرضها طبيعة المهام والصلاحيات التي تمارسها نتيجة لمركزها السياسي والإداري ، إذ لا يمكنها وبأي حال من الأحوال أن تتمكن من أداء مهامها وبطريقة حسنة ومقبولة والإستمرار في

[1] وفاء أفالو ، أمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص83-84

[2] فتيحة قالية ، وحشية سنوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 129-130

البقاء ، وتكون كطرف قوي في الساحة المحلية والمركزية، إلا إذا كان مركزها المالي معزز يتسم بالقوة والمرونة.

لكن ما يلاحظ في الحياة التطبيقية أن جهود الإدارة المحلية ومساعيها نحو بسط كامل سيطرتها على ما لديها من موارد مالية وعلى إختلاف أنواعها وكذا العمل على إستغلالها ليس بالأمر السهل ، وذل بالنظر إلى حقيقة الواقع الذي تعيشه الإدارة المحلية حاليا ، والذي يتميز أساسا بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها ولاسيما المادية منها وعدم إستطاعتها الوصول إلى تحقيق الملائمة والتكافؤ بينهما وبين الحاجات والمتطلبات ، الأمر الذي يجعل طرق تسيير واستغلال مواردها لا تصل إلى تحقيق النتائج المرجوة التي يقع الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين خدمات المرافق العامة.

ففيما يخص أسباب سوء تسيير الموارد المالية نجد أنها تتمحور في جملة من العوامل ، كون أن مسؤولية التسيير اللاعقلاني للموارد المالية تقع على عاتق الدولة والجماعات المحلية على حد سواء، فبالنسبة للدولة وبالنظر إلى احتكارها للنظام الجبائي الذي يخضع لسلطتها، يعاب عليه أنه موضوع على مقاس المالية العامة للدولة، وبالمقابل فهو جد مجحف في حق الجماعات المحلية وماليتها لتوزيعه التمييزي للضرائب المنتجة، وهو من شأنه أن يؤثر على استقلاليتها المالية من جهة ويحول دون تمتعها بالاستقلالية الوظيفية من جهة أخرى .

وعليه فإذا كانت الجماعات المحلية تعتمد على الدعم المركزي ، فهذا يعني فقدانها بعض إستقلاليتها المنصوص عليها في قوانين ونظم الإدارة المحلية ، ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند نقص الموارد المالية فحسب ، بل أنها تخضع لرقابة السلطة

المركزية والمتعددة القنوات والآليات، مثل رقابة الجهاز التنفيذي ورقابة الجهاز التشريعي[1].

المطلب الثالث : العراقيل الإدارية وتحديات الموارد البشرية وأساليب التسيير

فيما يخص تحدي الموارد البشرية يمكن القول أن وضعية الجماعات المحلية خاصة البلديات سيئة وهذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الإعتبار المستوى التأهيلي للموظفين ، مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية ، لذل ك يمكن القول بأن الجماعات المحلية كانت ولازالت بحاجة إلى مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تتطور باستمرار والتي تتطلب مؤهلات عالية ، فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية ...، هذا كله يعكس ضعف الموارد البشرية المحلية ، لذلك وجب إدخال الأساليب التقنية والحديثة الهادفة نحو تنمية وتطوير الموارد البشرية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التسيير المحلي[2] ، فسوء استخدام الموارد البشرية يرجع إلى :

- غياب الكفاءة بسبب طبيعة المسار الوظيفي للموظف.
- السياسات المنتهجة في التوظيف ونقص التحفيز وانتشار مظاهر الرشوة وغيرها.

فيما يخص التحديات الإدارية فتتمثل أساسا في الرقابة المفروضة على المجالس المحلية والمتمثلة فـــــي :

[1] وفاء أفالو ، أمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

[2] فتيحة قالية ، وحشية سنوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص85

- **الرقابة على أعضاء المجلس:** تتخذ الرقابة على أعضاء المجلس من قبل السلطة الوصية عدة أشكال والمتمثلة في ، الإيقاف والإقالة (انتهاء العضوية للمانع القانوني) والإقصاء.
- **الرقابة على المجلس كهيئة** : فتكون عن طريق الحل ، وهي رقابة تقوم بها السلطة الوصية في حالة الإستقالة الجماعية لأعضاء المجلس أو في حالة الخلافات بينهم ...إلخ.
- **الرقابة على أعمال المجلس :** الرقابة على أعمال المجلس من قبل السلطة الوصية تكون بالتصديق أو بالحلول محل ، أو بالبطلان(الإلغاء)[1].

أما بالنسبة لتحدي أساليب التسيير فنجد :

– عدم الاعتماد على الوسائل الحديثة في التسيير على المستوى المحلي .

–عدم التحكم في النفقات وإرتفاع مستوى تكاليف الخدمات.

[1] محمد الصغير بعلي ، مرجع سبق ذكره ، ص132.

المبحث الثانـــــي :معوقات إرساء الحكم الراشد وآفاقه المستقبلية.

المطلب الأول: معوقات إرساء مبادئ الحكم الراشد

قام المفكر العربي "برهان غليون" بحصر تلك المعوقات لإرساء الحكم الرشيد في معوقات ذات طبيعة إقتصادية وأخرى سياسية والبعض ثقافية والبعض الآخر مجتمعية، وهي كالآتي:

1ــ خصوصية الحكم المتسمة بالغموض في الدول العربية: من إنعدام للشرعية الكاملة فمعظم الحكام العرب وصلوا إلى الحكم بطرق ملتوية ومستندة إلى مجموعة من المميزات التي تميز الدول العربية كالقبيلة والعصبية أو المؤسسة العسكرية والأمنية، أو الترغيب عن طريق استخدام كل الوسائل الدعائية للترويج للفكر السلطوي وتشويه كل آراء وأفكار المعارضة مهما كانت درجة وعيها وخوفها على مصلحة البلاد والعباد.

2ــ ضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصانية : ففي كثير من الأحيان ترفض الأنظمة الحاكمة أي شكل من أشكال التعددية سواء السياسية أو الثقافية أو الإعلامية، وبالتالي حتمية الولاء للفرد الحاكم من طرف كل العصب والنخب المسيرة للدولة، ومنه التغييب شبه الكلي لدولة المؤسسات، التي تصبح السلطة من خلالها غاية لا وسيلة، لهذا تتعمد نظم الحكم العربية إلى تحصين نفسها والبقاء في سدة الحكم وكأنها مفوضة من الله عز وجل على هذه الأمم[1] وصاية الآباء على الأبناء.

3ــ رفض الديمقراطية والإنفتاح السياسي: على كل الأطياف التي تشكل المجتمع إعتقادا من الأنظمة الحاكمة بوحدة الشعب، وأنّ الديمقراطية تؤدي إلى الإختلاف ثم النزاع في الآراء وبالتالي تجزأ الكيان الاجتماعي وتفككه وإنحلاله، والصحيح أنّ هذه ذريعة يتذرع بها الحكام العرب من أجل البقاء، ويستندون إلى الدين في هذه النقطة من حيث أنّ الله عز وجل لا يريد للأمة أن تنقسم ويتشتت شملها ولذا يجب أن تكون كلمتها واحد، ولكن هذا

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 80 .

المفهوم لا يقصد به التطبيق الحرفي لأمور الدين لما هو ملاحظ من إنتقائية في أحكامه، فما وافق توجهات النظم الحاكمة إعتُمِد وطُبِق، أما ما كان مخالف تم تجاهله وتجاوزه تحت أي ظرف من الظروف، ولأن الإختلاف مشروع في صدر الإسلام فلنا في قصة عمر بن الخطاب مع الصحابة الذين لم يكونوا راضين على حكمه خير مثال وكيف كان عمر يعاملهم، فقد كان أحسن مثال على المتعامل مع المعارضة، فقد كان يقبل بتعدد الآراء والإختلاف الذي فيه فائدة ومصلحة الأمة، أما أن تحاول ضرب الإسلام في الصميم وتغيير العقيدة فهذا لا يقبله أي عاقل، وإذا وُصِف عمر من طرف بعض الحاقدين بأنّه مستبد، من أجل دفاعه عن عرض الأمة وعقيدتها وشرفها فهذا لا يضر في أي شيء فالعبرة بالأفعال لا بالأقوال.

4ــ الاعتماد على الريع لضمان شرعية السلطة : عن طريق إعادة توزيع الريع لربح السلم الاجتماعي، وهذه معادلة خاطئة ومرتبطة مرحليا بإستقرار أسعار النفط، والدولة التي لا يبنى إقتصادها على خلق الثروة بواسطة المجهود البشري، تكون معرضة للهزات الاقتصادية والاجتماعية للارتباط الدولي الوثيق بالسوق العالمية وسعر البترول، وبالتالي فالنخب الحاكمة فيها ليست بحاجة إلى الشعب كمصدر لشرعية السلطة والبقاء فيها، ما دام الريع متدفقا.[1]

وإذا تمعنا الواقع السياسي والاقتصادي في الدول الغربية سوف نجد فرقا شاسعا، لأنّ المواطن في الغرب يقوم على خلق الثروة بنفسه وليس بالاعتماد على البترول، فلم نسمع في يوم من الأيام أنّ أمريكا قامت بتوزيع المداخيل البترولية في "ألاسكا" على مواطنيها من أجل إكتساب الشرعية في التواجد في السلطة، فتلك الشعوب تدفع الضرائب ومن خلال دفعها للضرائب تقوم على مراقبة أموالها فيما صرفت، ولتخوف الحكومة من عدم

[1] مصطفى مرضي، **الحكم الراشد: متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية**، ملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 2007، مطبعة إقرأ بقسنطينة، ص 233.

الإنفاق الرشيد تقوم بإشراك المجتمع لتسيير ومراقبة تلك الضرائب، ولهذا فإنّ الأمور تسير على أحسن ما يرام وهو ما يعني التجسيد الحقيقي لمعنى المشاركة.

5 ــ غياب معارضة قوية وبنّاءة يكون هدفها المصلحة العامة : وليس إعادة إنتاج النظام الحاكم في شكل جديد، ففي الجزائر وحتى في مصر نجد أنّ المعارضة مشتتة ومناسباتية وريعية وذات برامج متشابهة مبنية على انتقاد برامج الأحزاب الحاكمة، كما أنّ العديد من الأنظمة في العالم العربي تقوم على هيمنة الرأي الواحد، وبالتالي إقصاء كل فئات وفواعل المجتمع من إسماع صوتها، حينها فقط نكون أمام كبح عملية التقدم نحو الحكم الرشيد، وبالتالي سيادة الفساد السياسي والإقتصادي وإهمال مصالح الأمة وتوفير المناخ الخصب للقوى الأجنبية للاستئثار بكل مقدرات وثروات الأمة، [1] وفي هذا الصدد قال أحد وزراء الخزانة الأمريكية السابقين " **إنّ العرب لا يملكون بترولا إنّهم يجلسون عليه فقط**".[2]فالمالك الحقيقي لهذا البترول حسبه هو الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا التي تحدد سعره وكمية إنتاجه على كل دولة ولمن تبيعه.

6 ــ غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخبة السلطوية: وعدم تقبلها لفكرة إشراك المواطن في إدارة وتسيير أموره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل على المستوى المحلي، وبالتالي فإننا نكون هنا أمام جدلية مستعصية ومفارقة تناقضية أساسها عدم أهلية المواطن للانتخاب والاختيار الواعي للمسؤولين الذين سوف يحكمونه ويسيرون أموره هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم أهليته للشراكة في اختيار البرامج التي تقوم الهيئات العامة على تجسيدها على أرض الواقع، فمثلا أيهم أفضل عند المواطن في كل القطر الجزائري إدخال غاز المدينة للتدفئة والطهي وغير ذلك أم انجاز ملعب بملايير الدولارات أمام قنوات صرف المياه المكسرة كليا، والعمارات الآيلة إلى السقوط على رؤوس قاطنيها، والكارثة العظمى في هذه القضية كلها، هو غياب فريق لممارسة هذه

[1] مصطفى مرضي، المرجع السابق، 234.

[2] أسامة عكنان، **إعصار الخليج: رياح الشرق تهب على مستقبل العالم**، دار الشهاب ، الجزائر :1991، ص 52.

الرياضة لأنّ الكل منهمك وراء لقمة العيش؛ إذن الحكم الرشيد يقتضي وضع الأمور موضعها، وليس تمييعها واللجوء فقط إلى هذا المواطن البسيط أيام الانتخابات والإستفتاءات، وقد عرّف على ابن أبي طالب العاقل فقال "هو الذي يضع الأمور مواضعها"، فقيل له عرف لنا غير العاقل قال قد فعلت؛ يعني الذي "لا يضع الأمور مواضعها"، ولهذا فالدولة الجزائرية وصانع القرار بالتحديد لابد أن يتحلّى بهذه الصفة وهي "الرشد والعقل ووضع الأمور مواضعها".

7 ــ إنتشار الجهل والأمية في الأوساط الشعبية ، والمقصود بالأمية ليس جهل الكتابة والقراءة، ولكن غياب الوعي بالأمور السياسية والإقتصادية والأبعاد الخفية للقضايا، والأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى للدولة، وبالتالي فإنّ هذه الجماهير ومن منظور واقعي تحتاج إلى مزيد من النضج السياسي الإقتصادي وحتى المجتمعي حتى تدرك المعاني المفهوماتية المتشعبة للحكم الرشيد، وعلى هذا الأساس فإن الدول المتخلفة تعمد دائما إلى استعمال السلطة الأبوية أو الوصاية، لكن هذا الأمر بمرور الزمن سوف يزيد من إختلال العلاقة بين السلطة والجماهير كون تغيّر أطراف المعادلة بوجود طرف ثالث جديد هو الوسائط الإعلامية من انترنت وقنوات تلفزيونية مستقلة، تقوم بصنع وعي مجتمعي جديد قد يكون بناء كما قد يكون هدام.

8 **عدم وجود إرادة حقيقية عند الدولة في معالجة مشاكلها وتناقضاتها** هذا من جهة، ومعالجة مشاكل صعوبة تشكيل مجتمع مدني واعي يساهم في بناء الدولة من جهة أخرى، فالقضية جدلية ومتبادلة في آن واحد ولا يمكن لأي طرف من أطراف العلاقة بناء نفسه دون الآخر، فلا الدولة تكون دون مجتمع، ولا المجتمع يعيش ويزدهر دون المساعدة التي تقدمها له الدولة في إطار مؤسساتها وهيئاتها الرسمية المختلفة.[1]

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 83، 84 نقلا عن: برهان غليون، " **بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية** "، **المستقبل العربي**، عدد 158، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) :أفريل 1992، ص 121.

فالدولة كما هو معلوم تعمل في إطار نظام كلي وهذا النظام الكلي بدوره مقسم إلى مجموعة من النظم الفرعية أو الجزئية، وفي إطار حركية الدولة والتفاعلات التي تحدث فيها تقوم هذه النظم الفرعية بالعمل جنبا إلى جنب وفي غايتها وهدفها جميعا المصلحة العليا للبلاد، في هذه الحالة إذا كان الهدف المنشود واحدا نصل إلى تحقيق دولة الانسجام أو النظم الفرعية المنسجمة، ومنه يصلح النظام الكلي، بينما إذا حدث العكس فإنّ هذا الأمر يقودنا حتما إلى "الحكم السيئ أو اللاحكم" وهذا الوضع طبعا يمكن تشبيهه بالكائن البشري فهو عبارة عن مجموعة من الأعضاء إذا ما تعطّل منها عضو عن العمل تأثرت باقي الأعضاء به، وبالتالي غياب الإنسجام ومنه حتما الموت المحقق أو على الأقل العجز عن أداء العمل، ونفس الشيء بالنسبة لمكونات الدولة الثلاثة من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني بالإضافة إلى وسائل الإعلام، فإذا ما حدث عدم انسجام بينها في الأهداف وحادت عن الأدوار الطبيعية المسندة إليها أدى ذلك إلى تكريس الرداءة والحكم الفاسد.

9 ــ الانغلاق الذي يمثله النظام السياسي في الدول المتخلفة : وكما هو معلوم عند أنصار نظرية النظم بأنّ النظم المغلقة ClosedSystems تستمد بقائها من الموارد الداخلية التي تمتلكها، وهذا هو سر بقاء السيطرة التي تمارسها الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، من خلال أنّ خلق الثروة لا يكون بالاعتماد على المحيط الذي حول الدولة ولكنه يستند إلى الريع، وبالتالي فبقاء هذه الأنظمة مرهون ببقاء الريع، أما بالنسبة للأنظمة السياسية المتقدمة فإنها ترتكز على كل مكونات الدولة وعلى رأسها القطاع الخاص في خلق هذه الثروة، ومنه فالدولة بحاجة ماسة إلى كل تلك المكونات ومسألة احترامها والتنسيق معها أضحى أكثر من ضرورة، ومنه فالدولة تحتاج إلى انتهاج سياسة النظام المفتوح المعتمد على الديناميكية في التعاطي مع المحيط والتفاعل داخليا وخارجيا.[1]

[1] حسن ابراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره ، ص 86 – 87.

10 ــ هيمنة العلاقات الإجتماعية العشائرية والعائلية على مؤسسات ودواليب الحكم:

وبالتالي تقسيم المصالح والمنافع بين هذه العائلات، ومنه إنتشار كل آفات الحكم من رشوة ومحسوبية وتغييب للشهادات والكفاءات، وبمرور الزمن تنتفي كل مساواة بين المواطنين أمام القانون، رغم أنّ القانون ينص في كل دولة بأنّ الأفراد والمواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لأن هذه العائلات السالفة الذكر قد سيطرت على كل دواليب الحكم بما فيها المؤسسة القضائية التي هي عماد الدولة.[1]

وكل هذه الصعوبات والعوائق في حقيقة الحال منافية ومعيقة لإرساء قواعد ومبادئ الحكم الرشيد التي تفترض في جوهرها قيام علاقات إجتماعية على أسس قانونية فقط، والتي لها الحق وحدها في ضبط كل السلوكيات وتحديد جميع الصلاحيات ومراقبة جميع الأنشطة حسب الأهداف المحددة سلفا والهادفة إلى خدمة الصالح العام، والقضاء على كل المظاهر السلبية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للحكم الراشد المحلي

من خلال البحث المستفيض للدكتور ابرادشة فريد في أطروحته للدكتوراه في العلوم السياسية، وبالإعتماد على مجموعة من البرامج العالمية للحكم الراشد وكذلك العديد من الإسهامات الأكاديمية للباحثين، بالإضافة إلى تكييفها مع الواقع العام في الجزائر وفي الأقاليم المحلية ارتأينا الخروج بمجموعة من الآفاق الواعدة للحكم الراشد في الجزائر، وقد تم تلخيصها كما يلي: [2]

1- الولوج والتحكم في المجالات ذات الأولويات لأجل تحقيق الفعالية الميدانية .

2- وضع برنامج بالأهداف المسطرة والنتائج المرتقبة.

3- تبني الاستراتيجيات الكفيلة أكثر بالحصول على النتائج المطلوبة.

---

[1] مصطفى مرضي، مرجع سبق ذكره ، ص 234 - 235.

[2] فريد ابرادشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 318، 321.

4 ــ تطبيق خطوات نظرية الإدارة بالأهداف للأستاذ بيتر دروكر والقائمة على مجموعة من النقاط منها:

1 ــ تكوين وتعريف مجموعة واضحة ودقيقة من الأهداف والأعمال التي يجب أن يؤديها الفرد.

2 ــ تنمية خطة فعلية أو تنفيذية توضح كيفية تطبيق الأهداف الموضوعة.

3 ــ إعطاء فرصة أو السماح للمجتمع المدني والأفراد بتحقيق هذه الخطة التنفيذية.

4 ــ قياس مدى إنجاز تلك الأهداف المسطرة على أرض الواقع.

5 ــ إتخاذ الإجراءات التصحيحية من الحين إلى الآخر إذا تطلب الأمر ذلك.

6 ــ تحديد الوضع الحالي للأهداف، مع وضع أهداف جديدة للمستقبل.

7 ــ عدم الرضا بتحقيق الأهداف المسطرة ثم الثبات عليها، والأجدر تحديد الأهداف الجديدة للتحديات القادمة خاصة وأن المطالب الشعبية في تزايد.[1]

إن مسألة الإدارة بالأهداف في غاية الأهمية، ولهذا فقد أدرجها الكثير من الباحثين كمبدأ أساسي من مبادئ الحكم الرشيد وأطلق عليها تسمية و"ضوح الهدف Vision "، لأنّ الأهداف تحدد لنا المسار الذي لا نحيد عنه، فهو الغاية والنهاية والمراد الوصول إليها، وذلك من خلال الإعتماد على المعلومات والبيانات الحقيقية والدقيقة والإمكانيات المتوفرة المادية البشرية والمعنوية وليست الوهمية أو الحماسية.

في كثير من الأحيان ما يواجه الباحثون مشكلة التفرقة بين الأهمية والأهداف، لأنها متداخلة فيما بينها، فتكون الأهمية هدفا في نفس الوقت فمثلا نقول أن من أهداف الحكم الرشيد، تقرير وتدعيم رفاهية الإنسان والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية وتحقيقها، تحسين الإدارة العامة، الإستقرار، التداول على السلطة، كل هذه الأهداف تكون في نفس الوقت عناصر من عناصر أهمية الحكم الرشيد وعلى العموم هناك من حدد أهداف الحكم

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 320، 321. نقلا عن: محمد محمد جاب الله عمارة، **الإدارة في الخدمة الاجتماعية: المدخل إلى منظومة العولمة " الأصول، المفاهيم، الاتجاهات**، ص 330.

الرشيد بأهداف مباشرة وهي التي سبق ذكرها، وأهداف غير مباشرة منها: الحد من دور الدولة ووظائفها التقليدية التي تعيق قوى السوق والنظام الطبيعي، كما أنّ هناك هدفا غير مباشر خفي وسافر في ذات الوقت وهو زيادة دور المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية وتعزيز نفوذ الشركات متعددة الجنسيات لتتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتخلفة وبهذا تزيدها تخلفا.

وللنجاح في تجسيد هذه النقاط من ناحية المؤسسات، ف إنّ هذه الأخيرة مطالبة بالقيام باختيارات حرة وواضحة لأجل تقييم أفضل وواضح وبطريقة مثلى للنتائج، فهي إذن مطالبة ومنذ البداية بإعتمادإستراتيجيات واضحة المعالم.

لقد توصل كل من الباحثان: " OSBORME" و "GEABLER" أنّ الحكم الرشيد ليس إلاّ حكومة أعيدت هيكلتها وتنظيمها بهدف تحقيق تسيير أحسن للشؤون العامة.[1]

فالحكومة إذن هي: هيكل تنظيمي وظيفي لتسيير شؤون الدولة، بينما الحكم الرشيد هو فلسفة تسييرية لهاته الهيكلة التنظيمية الوظيفية، فالحكومة ظاهرة واضحة للعين بمنشأتها بينما الحكم الرشيد، لا يظهر إلاّ بالنتائج على أرض الميدان والتي يحكم على مدى نجاعتها المواطنون ورجال السياسة والإعلام والأكاديميون وغيرهم، هذا ما يدعونا إلى تأكيد مقولة أنّ الحكم الرشيد لا يقوم على التشييد والبناء أو إعادة البناء، بينما في الأساس يقوم على عملية خفية تستهدف إصلاح الذهنيات ومعالجة العقول لتسيير تلك المنشآت والهياكل بطريقة عقلانية.

كما أنّ العناية بالشؤون العامة لم تعد حكرا على الحكومة، فهناك عناصر أخرى، تشمل كل من وسائل الإعلام، المؤسسات المدنية، الدينية، والربحية،...الخ، وكلها تشارك في الإهتمام وأخذ زمام المبادرة في خدمة الأمور العامة، وفي هذا وجد العديد من الباحثين الذين تتبعوا جذور المفهوم، أنّ التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 321. نقلا عن: سلوى جمعة الشعراوي، **مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، مجلة المستقبل العربي**، عدد 249، بيروت: م د و ع ، 1999، ص 109، 110.

أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عنه جلب الحكم الرشيد كآلية وحتمية، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية، خاصة مع إزدياد أهمية وتدخل البيئة الدولية والعوامل الخارجية في عمليات صنع السياسات ناهيك عن العوامل الداخلية.

مما يعني تحول دور الدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات وتنفيذها، سواء على مستوى البيئة الدولية أين أصبحت المنظمات الدولية لها دور كبير في الأسبقية إلى طرح قضايا السياسات العامة ووضعها على جدول أولويات الدول، والضغوطات الدولية التي تمارسها العولمة، أو على مستوى البيئة الداخلية المنادية بتقليص دور الحكومة وتحديد اختصاصاتها ليتحول دورها إلى التوجيه والإشراف والحماية وليس السن والتنفيذ خاصة بعد ظهور كتابات الأستاذين المتخصصين "GEABLER" و "OSBORNE " والداعية إلى إعادة اختراع الحكومة حتى تتمكن من أداء وظائفها بكفاءة أكثر وتكاليف أقل.

ــ نحو خطة إستراتيجية لحكم جزائري رشيد.

من الناحية المبدئية يجب أن يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي، بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم، وأن الحكم الراشد يكاد يكون الغائب الأكبر في إدارة الشؤون العامة في أغلب الدول العربية كما بينته الإحصائيات.

من الأفضل أن تعالج إشكالية الحكم الراشد بشكل قطري، وأن تحدد مظاهر الفساد والقمع بدقة حسب درجة خطورتها و انتشارها عبر البلاد العربية.

_ تبادر الحكومة في كل وطن عربي إلى إطلاق مبادرة عملية نسميها (مبادرة الحكم الصالح). عبر حوار مفتوح إعلاميًا، وورشات تفكير مزودة ببرنامج ومنهجية ورزنامة.

_تناضل الجمعيات الأهلية ذات الصلة من أجل دفع الحكومات العربية إلى إطلاق هذه المبادرة في أقرب وقت.

_تشارك في هذه المبادرة كل القوى والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية الفاعلة في المجتمع، وأن يكون للهيئات الدولية صفة خاصة لا تتعدى تقديم المساعدة الفنية وعرض التجارب التي يمكن الاستفادة منها.

_ وأن تخلص هذه الورشات إلى صياغة ميثاق نطلق عليه تسمية: * ميثـــاق سلـــوك * يحمل صفة الإجماع والإلزام، وتتعهد باحترامه و تطبيقه كل الأطراف مهما كان مستواها.

و يتضمن هذا الميثاق مجموعة قواعد تتمثل في:

_ التعيين في المناصب الوزارية والسامية للدولة بكل شفافية.

_الانتخاب الشفاف والنزيه.

_ المساءلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.

_المحاسبة الوطنية وإصدار التقارير الدولية عنها.

_عمل الجهاز القضائي على أساس الإستقلالية.

_الحصول على المعلومات والوثائق.

_ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي والتظاهر.

_إدارة الموارد العامة؛ بكل شفافية وتقنية.

_التنافسية وتسليم الصفقات بكل موضوعية.

_تأسيس ودعم المجتمع الأهلي.

_ تمتين وعقلنة العلاقة بين السلطات الأمنية المختلفة والسلطة السياسية.

_أن يجري تطبيق التعهدات والالتزامات وتأسيس الهيئات المكلفة بمتابعة الإصلاح.

_ينبغي أن لا تلغي هذه الخطة المؤسسات الموجودة بل ترمي إلى إصلاحها وإكمال النقص بها، وأن يتم التركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والتشريعات.

وفي الأخير لإنجا ح هذه الخطة يجب أن تحظى بإجماع كافة الأطراف بما في ذلك المؤسسة الأمنية كما لا ننسى الدور الكبير للمعرفة لتطبيق مثل هذه الإستراتجية، من حيث أنّه على المدى المتوسط والبعيد تشكل المعرفة عاملاً حاسماً في التحكم في الموارد الإقتصادية وضبط عمل المؤسسات، وقد وضعت الهيئات الأممية مثل اللجنة الأوربية مؤشرات دقيقة لقياس بعض جوانب الأداء الاقتصادي على أساس المعرفة. وقد دلت الإحصائيات إلى العلاقة بين الاستثمار في المعرفة وجودة الأداء الاقتصادي، ونقصد بالاستثمار هنا: تكوين و تحديث رأس المال البشري، جودة التعليم ودعم الخدمات المبنية على المعرفة.[1]

[1] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 120، 121..

خلاصـــــة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التحديات والمعوقات التي حالت ومازالت تحول دون تفعيل مبادئ الحكم الراشد في الإدارة المحلية الجزائرية، وفي المقابل من هذا الطرح لا يجب أن نكون متشائمين حول مستقبل الادارة المحلية في الجزائر، لأنّ المستقبل لا يكون واعدا إذا لم يكن محاطا بالتفاؤل، وهو ما جعلنا نتطرق إلى الآفاق والاستراتيجيات المستقبلية للحكم الراشد في الجزائر . فكما أن للحكم الراشد معوقات وتحديات تعترض سبيل تطبيق مبادئه وأسسه على المستوى المحلي، وكم هي كثيرة، وفي مقدمتها غياب الديمقراطية والشفافية وقلة العلم و الكفاءة والنقائص الفنية للحكم المحلي، فإنّ هناك أفاقا مستقبلية للحكم الراشد المحلي خاصة في ظل التطورات العالمية والانتشار الكبير للمعارف والوعي المجتمعي المتزايد بمختلف متطلباته وأسس بناء دولة الحق والقانون التي ينشدها كل كبير وصغير في هذا البلد الحبيب.

الخاتمة

الخاتمـــــة :

يستقطب موضوع الحكم الراشد إهتمام العديد من الخبراء والباحثين ، نظرا لما يتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه تحقيق الأهداف التي ترجوها الدولة للنهوض بالتنمية وتحقيقها والتي تتطلع لها كافة الدول ، حيث تعددت تعاريفه حسب إهتمام وإختصاص مجال البحث ، لكن كل تعاريفه تؤكد على أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق التنمية .

إن ترشيد الإدارة المحلية في الجزائر هو أساس تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ، لذا فإن حوكمة الإدارة المحلية صار أحد أولويات النظام السياسي الجزائري ، لكن نجاح العملية الإصلاحية هذه لايتم عن طريق تغيير النصوص والأطر القانونية بقدر مايتم عن طريق مساهمة السلطة السياسية والجهود الشعبية المحلية وكل الفواعل الرئيسية ، وذلك من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إشراك المواطن كطرف فاعل في صنع القرار المحلي ، وهذا يتطلب ضرورة إتباع أساليب وآليات الحكم الرشيد والمتمثلة أساسا في العمل بالشفافية على مستوى الإدارة المحلية وترسيخ المشاركة الشعبية وضمان الحقوق والحريات الفردية وإحترامها ، وإرساء دعائم الديموقراطية عن طريق منظومة قانونية نابعة من البيئة الداخلية والمحلية.

لذك يمكن القول بأن هناك علاقة ترابطية ولزومية بين الحكم الراشد والإدارة المحلية في الجزائر بغية تحقيق تنمية على المستوى المحلي تتسم بالإستدامة والشمولية.

فـــي الأخير ومن خلال التقديم السابق ، يمكننا الخروج ببعض النتائج :

- لتجسيد وتفعيل مبادئ الحكم الراشد في الجزائر ، لابد من توفّر نظام سياسي يؤمن بضرورة دمقرطة مؤسساته ومنح الصلاحيات الواسعة والكاملة والإستقلالية التامة للسلطات العامة.

- إن النهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر ومحاولة تحقيق تنمية محلية وشاملة لا يأتي ويتحقق بمجرد إصدار القوانين والمراسيم الخاصة بذلك ، وإنما لابد من الإنسجام بين ما تقدّمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم ، فنجاح العمل التنموي على المستوى المحلي يرجع أساسا إلى الإعتماد على الموارد المحلية وحسن إستغلالها.
- لايمكن ترشيد الإدارة المحلية من دون أن تكون هناك بيئة مساعدة تتبنّى اللامركزية في إتخاذ القرار وتوفِّر موارد كافية ومستوى من القدرات في المؤسسات المحلية ، وثقافة تساعد على عملية المشاركة من أجل تحقيق التنمية المحلية والشاملة.
- لتحقيق تنمية محلية لابد أن يسود الحكم الرشيد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية ، وأن يقوم على الشفافية في التسيير ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار ، كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وإستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والإنتباه الى القظايا الإجتماعية.

بناءا على هـــــذه النتائج يمكن الخروج ببعض التوصيات :

- إذا أردنا تحقيـــــق تنمية حقيقية وعلى جميع المستويات لابد من وضع تصور وإستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد.
- الإعتماد على الحكومة المحلية الإلكترونية من أجل تسهيل تقديم الخدمات في إطار شفاف وواضح وربحًا للوقت والجهد والمال ، وكذا تحسين علاقة المواطن بالإدارة والقظاء على البيروقراطية .

- مراعات خصوصية كل منطقة في الجزائر ، وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية.
- منح أكبر قدر إلى مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحكم المحلي ، وإدماج هذه المؤسسات في جهود التنمية بشكل خاص.
- ضرورة تحديد صلاحيات المجالس المحلية بدقّة وضبطها في مجال إدارتها.
- رفع و تحسين كفاءة الموظفين في الأداء داخل الإدارة المحلية ، وذلك عن طريق التدريب والتكوين.
- مكافحة الفساد بكل أنواعه داخل الإدارة المحلية ، والعمل على إستئصاله ، وذلك بتفعيل القضاء ومؤسساته.

قائمة المراجع

أولا : القرآن الكريـــــــم

ثانيا : الكتب :

1-الجويبر عبد الرحمان إبراهيم ، **الإدارة والحكم في الإسلام** (الفكر والتطبيق)، ط 5، بيروت: الدار العربي للموسوعات : 2011 .

2_ الهواري صلاح الدين ، **المعجم الوسيط المدرسي عربي ـــ عربي** ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت.

3_ الطهراوي هاني علي ، **قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن : 2004 .

4_ الكايد زهير ، **الحكمانيةقظايا وتطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة : Pdf . 2003

5_ العلواني حسن ، **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي** ، في كتاب **الحكم الرشيد والتنمية في مصر** ، لـــ مصطفى كامل السيد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة : 2006.

6_ السيوطي جلال الدين ، جلال الدين المحلي، **تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف مذيلا بأسباب النزول من لباب النقول للسيوطي** ، قراءة وتعليق: الشيخ أبو سعيد بلعيد الجزائري،دار الإمام مالك، الجزائر، 2010.

7_ الخلايلة محمد على ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر** ، (دراسة مقارنة)، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع : 2009.

8_ بوضياف عمار ، شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر : 2012.

9_ بن حبتور عبد العزيز صالح ، **الإدارة العامة المقارنة** ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن :2009.

10_ بعلي محمد الصغير ، **الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

11_ بعلي محمد الصغير ،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر2004.

12_ جاسم محمد زكرياء ، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر** ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان : 2006 ، الطبعة الأولى ،ص305.

13_ دخيل محمد حسن ، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة** ، منشورات الحلبى الحقوقية ، لبنان : 2009 ، الطبعة الأولى .

14_ حاجم سهير إبراهيم ، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، لبنان، بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية : 2014،الطبعة الأولى.

15_ حرب وسيم وآخرون، **إشكالية الديموقراطية والتنمية في المنطقة العربية** ، بيروت ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ،: 2010 ، الطبعة الاولى .

16_ طاهر حسين، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية** ، دار الخلدونية ، الجزائر : 2012، الطبع الثانية .

17_ معرافإسماعيل ، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2009.

18_ ناجي عبد النور ، **المدخل لعلم السياسة** ، الجزائر ، دار العلوم للنشر : 2007.

19_ عكنان أسامة ، **إعصار الخليج: رياح الشرق تهب على مستقبل العالم** ، (الجزائر: دار الشهاب)،1991.

20_ علي يوسف، **حقوق الإنسان في ظل العولمة** ، عمان الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع: 2010 ، الطبعة الأولى .

21_ علي عباس مراد، **ديموقراطية عصر العولمة** ، بيروت ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،: 2007 ، الطبعة الأولى.

22_ غربي محمد، **الديموقراطية والحكم الراشد** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 2011.

ثالثا: الدوريات والملتقيات والندوات الفكرية

23_ العدوني عصام ، **جدلية التنمية والديموقراطية : أيّة علاقة؟** ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدين وقظايا المجتمع الراهنة ، د ب ن : د س ن.

24_ العناني خليل ، **جدلية العلاقة بين الديموقراطية والتنمية في العالم العربي** ، مجلة العصر ، 22/أوت/2003.

25_ بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول : **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات** ، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16–17 ديسمبر 2008. بجامعة تلمسان.

26_ بن مرزوق عنتره ، **الحكم الراشد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية ، مجلة البحوث السياسية** ، جامعة الجلفة، العدد الثالث : ديسمبر 2003 .

27_ بن عبد العزيز خيرة ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الفكر عدد 8 ، الجزائر ، جامعة باتنة– د س ن .

28_ بن عيسى ليلى ، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي** ، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر ، الجزائر، جامعة بسكرة –2013.

29_ حوحو أحمد صابر ، **مبادئ ومقومات الديموقراطية** ، مجلة الفكر، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر ، د س ن .

30_ يختار عبد القادر ، و عبد الرحمان عبد القادر ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة الدول العربية)**، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت عنوان :**النمو المستدام والاقتصادية الشاملة من المظور السلامي**، الدوحة ، قطر – من 19/الى/21–ديسمبر 2011.

31_ كتوش عاشور ، مليكة مسعودي، وهيبة سراج، **التنمية والحكم الراشد في الجزائر بين النظرية والتطبيق** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول **سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية** ، جامعة 20أوت 1955 ،سكيكدة،الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية : يومي 03/02–ديسمبر 2007.

32_ ميّا علي ، محمد ناصر سماهر، **العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة، دراسة ميدانية لمجموعة من منظمات الأعمال العامة والخاصة** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (2) ، 2005 سوريا .

33_ مرضي مصطفى ، الحكم الراشد: **متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية، ملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي** ، الجزء الثاني، جامعة سطيف، يومي 8 ، 9، 2007، مطبعة إقرأ بقسنطينة.

34_ ناجي عبد النور " **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:** دراسةحالةالأحزابالسياسية"،مجلةالمفكر،العدد03، جامعةبسكرة.

35_ ناجي عبد النور ، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية(الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ، ورقة بحثية مقدمة بجامعة عنابة ، الجزائر.

36_ نوري منير و غربي فاطمة الزهراء ، الحكم الراشد والفساد الإداري ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: **سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية،** بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، يومي 03/02 ديسمبر 2007.

37_ سايح بوزيد ، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية،** مجلة الباحث ، الجزائـــــر ، جامعة ورقـــــلة.

38_ سلامة غسان علي ، **الحكومة في ظل العولمة ، المؤتمر العلمي الدولي حول : عولمة الإدارة في عصر المعرفة** ، جامعة الجنان ، لبنان : 15–17/ديسمبر/ 2012.

39_ سعيد ياسين، **دور منضمات المجتمع المدني في التنمية** ، الحوار المتمدن ،العدد 3610 : 17 جانفي 2012 .

40_ عبد الحسين شعبان ، **الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة** ، الحوار المتمدن ،العدد 1804 ،23 جانفي2007 .

41_ عبيرات مقدّم ، عبد العزيز الأزهر، **التنمية والديموقراطية في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الحادي عشر ، جامعة بسكرة ، الجزائر : ماي 2007.

42_ علة مراد ، محمد مصطفى سالت، **الحكومة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني **حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات** ، جامعة الشلف ، الجزائر : 16–17/ديسمبر /2008 .

43_ عشي صليحة ، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي** ، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي **حول مقوّمات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي** ، جامعة قالمة ،الجزائر، يومي 03/ 04/ ديسمبر 2012 .

44_ فلاحي الزهرة ، "واقع الحكم الراشد في البلاد العربية و تحديها لواجهة الفساد الإداري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: **سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية** ، بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، يومي 03/02 ديسمبر 2007.

45_ فوكة سفيان و بوضياف مليكة ، **الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية** ، مداخلة مقدمة في ملتقى بجامعة الشلف ، الجزائر : د س ن .

46_ تركماني عبد الله ، **جدل العلاقة بين التنمية والديموقراطية** ، الحوار المتمدن، العدد 2659 : 27/ماي/2009 .

47_ غربي محمد ، **الديموقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل 2011 ، الجزائر ، جامعة الشلف.

48_ غريبي أحمد ، **أبعاد التنمية المحلية وتحدّياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ، الجزائر.

رابعا : الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية

55- يوسف أزوال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة)**، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2008-2009

56- وفاء أفالو و أمينة شرفي، **دور الحكومة في تحسين الادارة المحلية ، مذكرة لنيل درجة الماستر** في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية وإقتصادية، الجزائر ، جامعة سكيكدة،: 2013

57- نضيرة دوبابي ، **الحكم المحلـــــي وإشكالية عجز ميزانية البلدية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد وتنمية، الجزائر ، جامعة تلمسان-2009-2010

58- نبيل دحماني ، **الديموقراطية كآليـــــة لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الديموقراطية والرشادة، الجزائر ، جامعة قسنطينة، 2010-2011

59- ليلى لعجال ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الديموقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة ، الجزائر ،: 2009- 2010

60- عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بسكرة نموذجا)** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة بسكرة ، الجزائر :2012-2013

61 شعبان فرج ،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر** ، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر – 2011-2012

62- سهيلة إمنصوران ، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي** :دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2005-2006

63- سهام غضاب، **الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، الجزائر ، جامعة بسكرة2009-2010

64- سنوسي وحشية ، فتيحة قالية ، **الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيـــــق التنمية المحلية**، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد المالية والبنوك،جامعة البويرة، الجزائر- 2014-2015

65- سليمان أعراج ، **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2000-2010** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر 03 : 2010-2011

66- رفيق بن مرسلي ، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق** (حالة الجزائر 2011/2001)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع تنضيمات سياسية وعلاقات دولية، ، جامعة تيزي وزو، الجزائر :2011

67- حنان جيلاني ، **الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إدارة وحكامة محلية، الجزائر، جامعة المسيلة

68- حليمة رزيق ، **الدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد** ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إدارة وحكامة محلية ، الجزائر ، جامعة المسيلة – 2013-2014

69- حليمة بومزبر، **الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد (التجربة الجزائرية)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الرشادة والديمقراطية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر : 2009-2010

70- حسين عبد القادر ، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الأورومتوسطية، الجزائر ، جامعة تلمسان : 2011-2012

71- بوزيد سايح ، **دور الحكم الراشد في تحقيـــــق التنمية المستدامة بالدول العربية**(حالة الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، الجزائر : 2012-2013

72- بلال خروفي ، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة ورقلة، الجزائر : 2011-2012

73- ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، جوان 2014

74- يوسف زدام ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي** (من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية2002- 2004) ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر :2006 – 2007

خامسا : قوانين ووثائق رسمية:

75- الأمم المتحدة،تقرير اللجنة الإقتصاديةوالإجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية** ، منشورات اليونسكو ، نيويورك ، و م أ : 1998.

76- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الإقتصاديةوالإجتماعية للتنمية لغربي آسيا ، **البعد الثقافي للتنمية نحو مقاربة علمية** ، سبتمبر 2007 .

77- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة ، قانون 12-07 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية ، عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012 .

78- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـــ22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.Pdf

79- المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد .**

80- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة** ، جانفي 1997 .

81- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، **خلق الفرص للأجيال القادمة** : 2002.

خامسا : المواقع الإلكترونية

82_http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/droitpolitique/co/grain_10.html

83_http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=70251#sthash.wQ4eP1Rb.dpuf

84- http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129299

فهرس المحتويات

مقدمـة.....01

أهميـة الدراسة.....02

أهداف الدراسـة.....03

مبررات إختيار الموضوع 03

أدبيات الدراسـة (الدراسات السابقة) 04

إشكالية الدراسـة.....08

فرضيات الدراسـة.....09

الإطار المنهجي والنظري للدراسة.....09

تقسيم الدراسـة.....11

تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة.....11

صعوبات الدراسـة.....13

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي الإيتيمولوجي للدراسة.

المبحث الأول : مفهوم الحكـم الراشـد 15

المطلب الأول : نشأة وتعريف الحكم الراشد.....15

المطلب الثاني : مقوّمات ومعايير الحكم الراشد.....27

المطلب الثالث : فواعل وأبعاد الحكم الراشد.....31

المبحث الثاني : مفهوم التنمية والتنمية المحلية.....40

المطلب الأول : تعريف التنمية 40

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية 41

المطلب الثالث : التطوّر التاريخي لمصطلح التنمية.....42

المطلب الرابع : خصائص وأبعاد التنمية المحلية 43

المبحث الثالث : علاقة الحكم الراشد بالتنمية وبالمصطلحات ذات الصِّلة.....49

المطلب الأول : العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.....49

المطلب الثاني : علاقة الحكم الراشد والتنمية بالديموقراطية.....52

المطلب الثالث : علاقة الحكم الراشد والتنمية بالعولمة.....56

خلاصة الفصل.....61

الفصل الثاني : سبل تفعيل مبادئ الحكم الراشد على الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

المبحث الأول : مفهوم الإدارة المحلية في الجزائر.....66

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية.....66

المطلب الثاني : مستويات الإدارة المحلية في الجزائر.....68

المطلب الثالث : وظائف ومقوّمات الإدارة المحلية.....70

المطلب الرابع : أهداف الإدارة المحلية.....73

المبحث الثاني : مفهوم الإدارة المحلية الرشيدة(الحوكمة المحلية).....75

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية الرشيدة.....75

المطلب الثاني : خصائص ومقوّمات الإدارة المحلية الرشيدة.....76

المطلب الثالث : فواعل (عناصر) الإدارة المحلية الرشيدة.....78

المبحث الثالث : آليات تجسيد مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي لتحقيق التنميـة..... 80

المطلب الأول : تقوية وتوسيع اللامركزية.....80

المطلب الثاني : توسيع تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال 82

المطلب الثالث : تفعيل المشاركة الإجتماعية في تسيير الشؤون المحلية.....86

المطلب الرابع : تفعيل العمل بالشفافيـة الإدارية على المستوى المحلي.....93

خلاصـة الفصل.....97

الفصل الثالث : التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية الجزائرية ومعوقات تفعيل وتجسيد الحكم الراشد وآفاقه المستقبلية.

المبحث الأول : التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية في الجزائر.....100

المطلب الأول : التحديات السياسية والقانونية(التشريعية).....100

المطلب الثاني : التحديات الماليـة 101

المطلب الثالث : العراقيل الإدارية وتحديات الموارد البشرية وأساليب التسيير.....103

المبحث الثانـي : معوقات إرساء الحكم الراشد وآفاقه المستقبلية.....105

المطلب الأول :معوقات إرساء مبادئ الحكم الراشد.....105

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للحكم الراشد المحلـي.....110

خلاصـة الفصل.....116

الخاتمـــة 117

قائمةالمراجـع.....**121**

فهرس المحتويات.....**131**